مجموعة تشتمل على خمس رسائل

١ـ «سطور» لمولانا العلامة الشيخ عبد الحكيم الدرشوي

٢ـ «الوردة النضارة في المجاز والاستعارة» لمولانا الفاضل الشهير ملا أبو بكر مير رستم الصوري

٣ـ «اللمع في علم الوضع» أيضا لمولانا الصوري

٤ـ «ده جونكي في الوضع» تأليف أحد الأفاضل

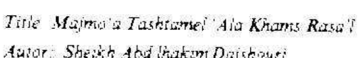
٥ـ «صفاء النبع في علم الوضع» للعالم الرباني عبد القادر بن السيد محمد سليم الكيلاني الشهير بالاسكندراني

عُني به

مرعي حسن الرشيد

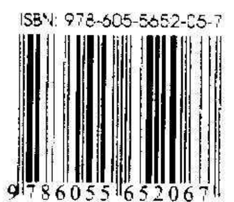
دار نور الصباح




Title: Majmo'a Tashtamel 'Ala Khams Rasa'l
Autor: Sheikh Abd lhakım Daishouri
Publisher: Nursabah
Editor: Mor'i Arrashid
Pages: 72
Year: 2012
Printed in: Syria
Edition: 1

الكتاب: مجموعة تشتمل على خمس رسائل
المؤلف: الشيخ عبد الحكيم الديشوري
الناشر: دار نور الصباح ـ تركيا ـ مديات
عدد الصفحات: ٧٢
سنة الطباعة: ٢٠١٢م
بلد الطباعة: سوريا
الطبعة: الأولى

ISBN: 978-605-5652-05-7



NURSABAH YAYINCILIK
DAĞITIM KAĞITÇILIK SANAYİ
TİCARET LİMİTED ŞİRKETİ
1.Cadde No: 64 MİDYAT MARDİN TURKEY
TEL: (+90482) 4622775-4622774

يطلب في سوريا من
دار نور الصباح دمشق ـ حلبوني
هاتف: ٠٠٩٦٣١١٢٢٤١٧٣٧
Website: *www.nourssabah.com*
E-mail: *info@nourssabah.com*

مؤسسة محمد نوري ناص
MEHMET NURİ NAS
PUBLISHER OF ISLAMIC BOOKS

نور الصباح



مجموعة تشتمل على خمس رسائل

فهرس

مقدمة

اعلم: أنه لا بدَّ لكل طالب أيِّ علم من العلوم أن يضبط مسائله بجهة وحدة قبل أن يشرع فيه؛ بحيث لو ورد عليه شيء من تلك المسائل.. علم أنه منها، وإذا ورد عليه ما ليس منها.. علم أنه ليس منها؛ فيأمن حينئذ من فوات شيء مما يعنيه، ومن صرف الهمة إلى ما لا يعنيه وهي ـ أي: جهة الوحدة ـ عبارة عن الحد، والموضوع، والغاية.

والآن نحن شارعون في علم البيان، فيلزمنا الإحاطة بحدّه وموضوعه وغايته قبل الشروع في المسائل.

أما حدُّه: فهو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه.

وموضوعه: التراكيب العربية من حيث كونها مجازاً مرسلاً أو مستعاراً أو غيرهما.

وفائدته: التمكن من مخاطبة أهل اللسان بذلك؛ إما بطريق التمثيل، أو الكناية أو غيرهما.

وواضعه: الشيخ عبد القاهر الجرجاني رحمه الله تعالى.




سطور

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وبه نستعين

لَكَ الحمدُ يا ربُّ في الشِّدَّةِ والرَّخاءِ، ولك الشكرُ يَا إلهِي على السَّرّاءِ والضَّرَاءِ[١]، وعلى رسولكَ أفضل الصّلاةِ والسّلامِ بلا إحصاءٍ، وعلى آله وأصحابه وأتباعهِ إلى يوم الجزاء.

(وَبَعْدُ): فيقولُ العَبْدُ السّاعِي في تَشْتِيْتِ أمرِهِ الأُخروِي عبدُ الحكيمِ بنُ الشيخِ رشيد الدرشوي: أقدمني إشارة من أعز الإخوان حفه الله وإيّانا بالمغفرةِ والرّضوانِ، على[٢] أن أعلّقَ على ديباجةِ شرحِ التصريفِ العزّي للعلامةِ الثاني المُحققِ التفتازانِي سُطوُراً تُورثُ

(١) على حذف المضاف؛ أي: دفع الضرّاء؛ لأنه لا يشكر على غير النعمة؛ فلا بد من تقدير المضاف.

(٢) في تأويل المصدر متعلق بأقدمني؛ أي: أقدمني على تعليقي عليها.

بِتَبْيِينِ[(١)] مَا فِيهَا مِنَ الاستعَارَاتِ لِلمُبتَدِئينَ سُرُوراً؛ فأسألُ اللهَ تَعَالَى التَّوْفِيقَ والتَّيسِيرَ؛ إِنَّهُ على كُلِّ شيءٍ قديرٌ.

(اعلَمْ) أوّلاً: أن أقسامَ الاستعاراتِ مشْهورةٌ، وتَعَارِيفَهَا في كتبِ البيانِ بالتفصيلِ مَسْطورةٌ، لكِنْ لَمَّا كانَتْ هذِهِ الديباجةُ مُشتملةً على استعاراتٍ كثيرةٍ وَهِيَ هَهُنَا للمبتدئينَ مجملةٌ.. فلا بأسَ علينَا أن نذكرَ نبذةً من أقسامها وتعاريفِهَا؛ لِيَسْتعِينُوا بهَا على مَا فِيهَا مِنَ الاستعاراتِ؛ فنقول:

(الاستعاراتُ): قسمٌ من المجازِ، وَهُوَ مفردٌ ومركبٌ، وَلَا حاجةَ لَنَا بالمركبِ فيما نحنُ بِصَدَدِهِ، والمجازُ المفردُ: هي الكلمةُ المستعملةُ في غيرِ مَا وضعَتْ لهُ لِعلاقةٍ معَ قرينةٍ مانعةٍ عن إرادةِ المعنَى الموضوعِ لهُ؛ فإن كانتَ عَلاقَتُهُ غيرَ المشابهةِ كالكُليةِ والجُزئيَّةِ مثلاً في قولكَ: أكلتُ الرّغيفَ وتركت جزءاً منهُ.. فمجازٌ مرسلٌ، وإنما سميَ مرسلاً؛ لكونه مرسلاً بين علاقاتٍ كثيرةٍ غيرِ مقيدةٍ بعلاقةٍ واحدةٍ[(٢)]، وإن كانت علاقته المشابهةَ.. فاستعارةٌ.

(والاستعارةُ): مصرَّحةٌ، ومَكْنِيّةٌ، وتخييليَّةٌ. **فالمصرّحةُ**: لفظ المشبّهِ بِهِ المستعملُ في المشبّهِ نحو: رأيت أسداً يرمي؛ فإنه شبه

(١) الباء سببية متعلقة بتورث، و(ما): موصولة، أو موصوفة، و(سروراً): مفعول تورث؛ أي: تورث للمبتدئين سروراً بسبب تبيين ما فيها.

(٢) وقيل: لأنه أرسل وأطلق عن المبالغة الكائنة بادعاء أن المشبه من جنس المشبه به.

الرجل الشجاع بالحيوان المفترس، واستعيرَ لَهُ لفظُه ـ وهو الأسدُ ـ مبالغةً في التشبيهِ، والقرينةُ: الرّميُ، والمشبّهُ يُسمّى مُستعاراً له، والمشبّه بِهِ مستعاراً منه، ولفظُ المشبّه به مستعاراً؛ لأنه بمنزلةِ اللباسِ، وتسمّى هذه الاستعارةُ تحقيقيةً أيضاً؛ لكون المشبه أمراً محققاً.

ثم إن كان اللفظُ المستعارُ مشتقاً أو حرفاً.. فالاستعارةُ فيه تبعيةٌ؛ لأنّ الاستعارةَ في المشتقاتِ بتبَعِ المصدرِ[(١)]، وفي الحروف بتبع متعلقه[(٢)]؛ أعني: المعانيَ المطلقةَ من الابتداءِ والانتهاءِ وغيرِهِمَا؛ لكون مفهومِهِمَا غيرَ صالحٍ للتّشبيهِ؛ لِمَا فيهِ من الحكم على المشبّهِ، وإن كان اسماً غيرَ مشتقٍ.. فالاستعارةُ أصليةٌ؛ لجريانِ الاستعارةِ فيه من غير تبعيةِ شيءٍ.

(وَالاسْتِعَارَةُ المَكْنِيَّةُ): لفظُ المشبهِ بِهِ المستعارُ لِلمُشَبَّهِ المرموزِ إليه بذكر لازمِهِ على المذهب المختار، نحو: أظفارُ المنيَّةِ نشبت بفلانٍ؛ فإنَّه شبهت المنيّة في النَّفس بالسَّبُعِ، واستعيرَ لها لفظه ورمزَ إليه بذكر لازمِهِ الذي هي الأظفارُ، فلفظ السَّبعِ: استعارةٌ مكنيّةٌ، أمَّا كونه استعارةً: فظاهرٌ، وأمَّا كونه مكنيَّةً: فلأنَّه مخفيَّةٌ كما يرى.

(وَالاسْتِعَارَةُ التَّخييليَّةُ): الأمر الذي أثبت للمشبه من خواص المشبه به المستعمل في معناه الحقيقي، والمجاز في إثباته للمشبه على المذهب المختار أيضاً؛ كالأظفار في المثال المذكور؛ فإنَّها من

(١) نحو: نطقت الحال، والحال ناطقة.

(٢) نحو: قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]

خواصّ المشبه به وهو السَّبع في مثالنا، ومستعمل في معناه الحقيقي، وإثباته للمشبه مجاز[١]. أمَّا كونه استعارة: فلاستعارة إثباته من المشبه به للمشبه، وأمَّا كونه تخييليَّة: فلأنَّه خيل ثبوته للمشبه ادعاء اتحاده للمشبه به، ويسمى ما زاد على قرينة الاستعارة من ملائم المشبه به ترشيحاً؛ كنشبت بمعنى علقت في المثال المذكور؛ لأنَّه لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه يرشح الاستعارة؛ أي: يُزينها، ومن ملائم المشبه يسمى تجريداً[٢]؛ لأنه يجرد الاستعارة عن بعض المبالغة؛ لأنَّ المشبه بذكره يبعد عن دعوى الاتحاد مع المشبه به.

(قوله: أَنَّ أَرْوَى زَهْرٍ تَخْرُجُ فِي رِيَاضِ الكَلَامِ مِنَ الأَكْمَامِ) لفظ أروى: أفعل التفضيل من روِي من الماء: إذا شرب منه بقدر الحاجة، والزَّهر بفتح الزَّاي وسكون الهاء: جمع زهرةٍ وهي نَور النبات، والرِّياض: جمع روضة، والأكمام: جمع كمّ. بكسر الكاف. وهو غطاء النَّور. ومعلوم أنَّ هذا ليس بحمد، فالمراد منه أنه شبه الكلام البليغ في النفس بمكان ذي رياض مختلفة الأنواع في الحسن، واستعير لفظ المكان المشبه به للكلام المشبه في النفس، وأثبت للمشبه ما هو ملائم للمشبه به وهو الرياض، فلفظ المشبه به وهو المكان استعارةٌ مكنية، وإثبات الرياض للمشبه استعارةٌ تخييلية، وذكر أروى والزَّهر والأكمام: ترشيح للمكنية أو التخييلية.

(١) أي: مجاز عقلي.

(٢) نحو: رأيت أسداً شاكي السلاح، وقد يجتمع الترشيح والتجريد نحو:
رأيت أسداً شاكي السلاح مقذف له لِبَد أظفاره لم تقَلَّم

والثاني[١] أولى؛ لأنَّ هذه الثلاثة بمعنى لوازم الرياض أوَّلاً، وبالذات ومكانها ثانياً، وبالعرض، ويمكن إجراء الاستعارة في كل واحد من ألفاظ هذه الفقرة سوى لفظ الكلام وجعله قرينة عليها بأن يُقال: شبّه الحسن بالرِّي في كون كل واحد منهما مقتضي الطبع، واستعير الرِّي للحسن وبتبع تلك استعير أروى لأحسن، وشبه الألفاظ المستحسنة بالزَّهر، ومقامات الكلام بالرياض في المرغوبية، والأفواه بالأكمام في كون كل واحد منهما مخرج المستحسنة، فذكر المشبه به في هذه الأربعة وأريد المشبه.

فالاستعارة في هذه الألفاظ الأربعة: مصرحة تحقيقية وأصلية أيضاً إلا في أروى؛ فإنَّها تبعية لكونه مشتقاً، وذكر الكلام قرينة لهذه الاستعارات الأربع كما ذكرنا، والمعنى على التقديرين: إنَّ أحسن الألفاظ تخرج في مقامات الكلام من أفواه البلغاء حمداً لله، ولا شبهة في صحة هذا الحمل على أن يكون المراد بالحمد: المعنى الحاصل بالمصدر.

(قوله: وَأَبْهَى حِبَرٍ تُحَاكُ بِبَنَانِ البَيَانِ وَأَسْنَانِ الأَقْلَامِ) أبهى: أفعل التفضيل بمعنى: أحسن، والحبر: البرُود اليمانية، وتحاك بمعنى: تنسج، والبنان: الأصابع أو أطرافها، وأسنان الأقلام: رؤوسها، والبيان: النطق الفصيح المعرب عما في الضمير، فيجري في هذه الفقرة ما يجري في سابقتها من التقديرين المذكورين.

(١) أي: كونها ترشيحاً للتخييلية.

(**فالأول**) بأن يقال: شبه البيان في النَّفس بإنسان ذي أعضاء، واستعير له لفظ الإنسان، فهو استعارة مكنية، وأثبت البنان الملائم للإنسان المشبه به للبيان المشبه، فهو استعارة تخييلية، وذكر الحبر والحياكة وأسنان الأقلام: ترشيح لكونها من ملائمات المشبه به وهو الإنسان.

أو يقال: شبه السطور بالحبر، فاستعير المشبه به للمشبه استعارة مصرَّحة تحقيقية، والكتابة بالحياكة، واستعير الحياكة لها، وبتبعيتها استعير تحاك لتكتب استعارةً مصرَّحةً تبعية، فعلى هذا: لا بدَّ أن يراد بالبنان حقيقتها، وإضافتها إلى البيان لحصوله بها.

وقيل: في أسنان الأقلام استعارة مكنيَّة وتخييليَّة.

وردَّ: بأنَّ استعماله في رأس القلم حقيقة لغويّة؛ فلا استعارة فيه فضلاً عن الاستعارة المكنيَّة، وعلى هذين التقديرين يشكل: حمل حمد الله على أبهى حبر؛ لأن صحة الحمل مشروطة بصدق الخبر على المبتدأ، ولا صدق ههنا إلا أن يقال: إن أبهى حبرٍ تابع ومعطوف على أروى زهرٍ، وحمل حمد الله عليه صحيح كما مرَّ، فبتبعية ذلك الحمل يصح هذا أيضاً؛ لأنَّه يفتقر في التبعية ما لا يفتقر في الاستقلال كما يقال: رب شاةٍ وسخلتها؛ لأنه لا يجوز أن يقال: ربّ سخلتها؛ لأنَّ (ربَّ) لا تدخل على المعرفة استقلالاً.

(**قوله: حَمْدُ اللهِ**) خبر (أنَّ) والحمد: هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري من إنعام أو غيره.

والمدح: هو الوصف باللّسان على الجميل مطلقاً اختيارياً أو غيره؛ يقال: مدحت اللؤلؤ، ولا يقال: حمدته، قيل: هما مترادفان.

والشُّكر: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم؛ لكونه منعماً سواء كان باللسان أو بالجَنان أو بالأركان، فمورد الحمد والمدح خاص؛ لأنَّه لا يكون إلا باللسان، ومتعلقها عام؛ لأنَّه يكون نعمة وغيرها، والشكر بالعكس؛ فهو أعمُّ منهما باعتبار المورد، وأخصُّ باعتبار المتعلق.

والمقصود من قوله: (إنَّ أروى... إلخ): البدء في شرحه بحمد الله عقيب التَّسمية؛ اقتداءً بالكتاب العزيز، وامتثالاً بحديث النبي ﷺ: «كل أمر ذي بالٍ لم يبدأ فيه بحمد الله فهو أبتر»[١]، وعملاً بما شاع بين الفضلاء، وهو وإن كان إخباراً عن حكم من أحكام الحمد لكن لمَّا كان فيه ثناء على حمد الله.. كان حمداً له، ولعل فيه اعترافاً بالعجز عن الحمد صراحةً؛ هضماً لنفسه.

(**قوله: سُبْحَانَهُ**) أي: تنزيهاً له من المصاحبة والولد، علم جنس معرفة منصوب على المصدرية؛ أي: أبرئ الله تعالى من السوء براءةً.

(**قوله: عَلَى تَوَاتُرِ نَعْمَائِهِ**) التواتر: التتابع مع تراخٍ، وجه اعتبار التراخي فيه: أنه مأخوذ من الوتر وهو الانفراد، ولما لم يكن التراخي بين المتتابعين لا يظهر الوترية، ولكن مقام الحمد يقتضي أن يكون بمعنى التتابع المطلق وإن كان ذلك الأخذ مقتضياً لاعتبار.. قَيّدَ التراخي لإيهام نقصان التراخي في وصفه تعالى.

---

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٢٠٨) عن سيدنا أبي هريرة ﷺ.

والنعماء ـ بالمد ـ: إمّا اسم مصدر بمعنى المصدر الذي هو الإنعام، فلا بد أن يكون إضافته إلى الهاء للعموم؛ ليصح إضافة التواتر إليه؛ لاقتضائه التعدد. أو اسم جمع للنعمة أو الإنعام، كما أن الطرفاء اسم جمع للطّرفة، وحينئذ لا حاجة إلى جعل إضافته للعموم؛ لأنّ العموم مستفاد من مفهوم المضاف، والنعمة: كلّ ملائم تحمد عاقبته.

(قوله: الوَافِرَةِ) من وفر اللازم بمعنى: كمل، صفةٌ للنعماء؛ إما جارية على غير من هي له إن كان المراد بالنعماء الإنعامَ، فمعنى الوافرة حينئذ: الكاملة آثارها، أو جارية على من هي له إن كان المراد النعمة، فالمعنى: الكاملة في نفسها، وكذا الحال في قوله: **(الظَّاهِرَةِ)** فعلى الأوّل: معناه البيّنة الواضحة آثارها لكل أحد، أو البيّن كون آثارها نعمة، وعلى الثاني: البيّنة الواضحة في نفسها، أو البيّن كونها نعمة.

(قوله: وَتَرَادُفِ آلَائِهِ) الترادف: التتابع بدون مهلة وتراخ.

في «القاموس»: الآلاء: النّعم، واحدها: أَلْيٌ وإِلْيٌ، وأَلْوٌ وإِلْياً وَأَلْيَا.

هذا. فيجوز أن يكون المراد بها هنا الإنعامات والنّعم، وهذان الوصفان الآتيان كالسّابقين في الجريان.

(قوله: المُتَوَافِرَةِ) أي: التي بينها مبالغة في الكمال والكثرة والعدد.

(قوله: المُتَظَاهِرَةِ) أي: المتعاونة الّتي يعين بعضها بعضاً في الظهور.

(قوله: ثُمَّ الصَّلَاةُ) في «القاموس»: الصلاة: الدّعاء والرّحمة والاستغفار. وفي «التحفة»: هي من الله: الرّحمة المقرونة بالتعظيم.

يجوز أن يكون الصلاة معطوفاً على (حمد الله) عطف مفرد على مفرد، وحينئذ: يكون قوله: **(على نبيّه)** متعلقاً بالصلاة، ويجوز أن يكون مبتدأ و(على نبيه) خبراً؛ فالجملة عطف على جملة.

وأورد على الأول: بأن الإخبار عن أروى زهر بالحمد حمد، بخلاف الإخبار عنه بالصلاة؛ فإنّه ليس بصلاة.

وأجيْب: بأنّ المقصود من الصلاة التعظيم، وهو حاصل بهذا الإخبار فلا وُرُوْدَ.

وعلى الثاني: بأنّ جملة الصلاة إنشائيَّة، وجملة الحمد إخبارية كما مرَّ، وفي جواز عطف الإنشائيّة على الإخبارية خلاف.

وأجيب عنه: بحمل جملة الحمد على الإنشائيّة كما هو الشائع.

قوله: **(على نَبِيِّهِ)** النبي: إنسان بعثه الله إلى الخلق لتبليغ الأحكام، والرسول: أخصُّ منه؛ لأنّه إنسان كذلك لكن يكون له كتاب وشريعة، ووجه اختياره على الرسول ههنا: الدّلالة على أنه ﷺ يستحق الصلاة بمرتبة النُّبوَّة، فيعلم استحقاقه بمرتبة الرّسالة بالطريق الأولى. كذا ذكره عصام الملّة والدين.

(قوله: مُحَمَّدٍ ﷺ) هو في الأصل اسم مفعول من باب التفعيل؛ للمبالغة، فنقل وجعل علماً له ﷺ؛ لكثرة خصاله المحمودة.

(قوله: المَبْعُوثِ) ذكر مع أن لفظ النَّبِي يدل على ذلك؛ للتصريح بما عُلم ضمناً، وليتعلَّق به **(قوله: مِنْ أَشْرَفِ)**.

(قوله: جَرَائِيمِ الأَنَامِ) الجرائيم: جمع جرثوم وهو الأصل، والأنام: الخلق بمعنى المخلوق، ولامه للاستغراق؛ أي: من أشرف أصول المخلوقات بأجمعهم.

(قوله: وَعَلَى آلِهِ) في «القاموس»: الآل: أهل الرجل وأتباعه وأولياؤه، ولا يستعمل إلَّا فيما فيه شرف غالباً، فلا يقال: آل الإسكاف كما يقال: أهله، وأصله: أَهْلٌ، أُبدلتْ الهاء همزة، فصارَتْ أَءْلٌ، وتوالت الهمزتان، فأبدلت الثانية ألفاً، وتصغيره أُوَيْلٌ، وأُهَيْلٌ. هذا.

(قوله: وَأَصْحَابِهِ): جمع صحب: وهو من اجتمع بالنبي ﷺ ولو طفلاً وأعمى في حياته مؤمناً ومات مؤمناً.

(قوله: الأَئِمَّةِ الأَعْلَامِ) الأئمة: جمع إمام. شاذ، والأعلام: جمع علمٍ: وهو الجبل صفة الأئمة، فهو تشبيه بليغ بحذف أداة التشبيه على المشبهِ به وجعله صفة للمشبّه؛ فإنّه دالٌّ على دعوى اتحادهما؛ أي: الأئمة كالأعلام، وليس باستعارة؛ لأن طرفي التّشبيه مذكوران، وذكرهما آبٍ عن جريان الاستعارة فيه.

(قوله: وَأَزِمَّةِ الإِسْلَامِ) الأزمة: جمع زمام: وهو عنان الدَّابة؛ أي: الآل والأصحاب كالأزمة في أنّ التمسك بهم سبب لبلوغ المقاصد الإسلاميّة، كما أنّ إمساك عنان الدّابة سبب لبلوغ راكبها إلى

مقاصده. شبّه الإسلام بالفرس الجواد في كون كل منهما مُبلّغاً إلى المطالب، واستعير الفرس في النّفس للإسلام فهو استعارة بالكناية، والتشبيه لازم المشبه به وهو الأزمة للمشبه، فهو استعارة تخييلية.

(قوله: وَبَعْدُ) ظرف مبني على الضّم بحذف المضاف إليه ونية معناه دون لفظه؛ أي: بعد الحمد والصلاة، منصوب على الظرفيّة للجزاء، أو العامل فيه أمَّا المقدرة[1] بطريق تعويض الواو عنها؛ لنيابتها عن فعل الشَّرط واسمه، وهو مهما يكن من شيء بعد الحمد... إلخ.

ثمَّ اعلم أنَّ الاحتمالات العقليةَ في بعد وأخواته بحسب المضاف إليه خمسة:

أحدها: ما إذا حذف المضاف إليه ونُوي معناه نحو: قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الرُّوم: ٤] أي: من قبل كونهم غالبين، ومن بعد كونهم مغلوبين، فح[2] يكون مبنياً على الضمِّ؛ لافتقاره إلى لفظ المضاف إليه؛ لكون معناه فقط مَنْوِيّاً في المضاف ومؤدياً به.

وثانيها: ما إذا لم يحذف المضاف إليه نحو: جئت من بعد زيد ومن قبل عمرو، فح يكون معرباً بالنّصب والجر لا غير.

(١) والراجح: كونه من معمولات الجزاء؛ ليكون المعلق عليه مطلقاً، وهو أبلغ في التحقق؛ لأن المعنى على هذا: إن وجد شيء في الدنيا مطلقاً. فيقول بعد إلخ، ولا يقال: إن ما بعد الفاء لا يعمل في ما قبلها، لتوسعهم في الظرف.

(٢) فح: اختصار فحينئذٍ.

وثالثها: ما إذا حذف المضاف إليه ولم يُنْوَ شيء من لفظه ومعناه في المضاف نحو:

فساغ(١) لِي الشَّرَابُ وكنت قبلاً ....

أي: سابقاً من الدّهر، ونحو: ربُ بعد خيرٌ من قبل؛ أي: زمان متأخّر خيرٌ من زمان متقدم؛ فحينئذ: يكون أيضاً معرباً بالنّصب والجر؛ لكونه اسماً برأسه غير محتاج إلى شيء.

ورابعها: أن لفظه ومعناه كليهما مَنْويّان في المضاف نحو:

ومن قبلِ نادى(٢) كل مولى قرابة
فما عطفت مولى عليه العواطفُ

---

(١) تمامه: أكاد أغص بالماء الحميم.
اللغة: «ساغ لي الشراب»: سهل مروره في حلقي، «أغص»: من الغصص وهو وقوف الطعام في الحلق، «الماء الحميم»؛ أي: البارد، والفرات: كما في رواية أخرى؛ أي: العذب.
المعنى: إنه بعد أن أخذ ثأره من عدوه طاب له الشراب، وكان قبل أن يصل إلى هذه الأمنية إذا أراد أن يشرب الماء لم يستطع أن يسيغه.

(٢) **اللغة**: «نادى»: من النداء، وهو أن تدعو غيرك، ليقبل عليك. «مولى»: المولى: يطلق على السيد، وعلى العبد، وعلى ابن العم، وعلى الحليف الناصر وغير ذلك. «قرابة»: مصدر بمعنى القرب «عطفت» من العطف؛ أي: الميل.
الإعراب: «من قبل»: الجار والمجرور متعلق بنادى المؤخر، كل: فاعل نادى: «مولى» مضاف إليه يُروى منوناً وغير منون؛ فإن كان منوناً.. فهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، فعلى =

وخامسها: ما إذا حذف المضاف إليه ونوي لفظه فقط في المضاف دون معناه، وهذا غير موجود؛ لأن نية اللفظ مستلزم لنيّة المعنى. كذا يفهم من المحشي المدقق أبي طالب على «السيوطيّ»؛ فما ترى في كثير من الكتب من أنَّ قبل وبعد يعربان إذا نوي فيهما لفظ المضاف إليه.. فمعناه: إذا نوي لفظه مع معناه، فخذ هذا التَّفصيل؛ فإنّه شاف للعليل.

(قوله: فَيَقُولُ) فيه التفات على مذهب السَّكاكي وعلى مذهب الجمهور أيضاً؛ لأن المقدَّر في باسم الله فعل المتكلم وهو أبتدئ مثلاً، وهو أيضاً من كلام الشارح إلّا أن يقال: تقدير فعل المتكلم في باسم الله غير متعين، والالتفات مشهور فلا نطيل الكلام ببيانه.

وفائدته: تنشيط السَّامع بتجديد اللفظ؛ لأن الجديد لذيذ.

= هذا قوله: «قرابة»: مفعول به لنادى، وإن كان غير منون.. فهو مجرور بالكسرة المقدرة على الألف الموجودة في اللفظ، وقرابة: مضاف إليه، وعلى هذا التقدير: مفعول نادى محذوف؛ أي: من ينجده مثلاً.
«فما عطفت مولى» اختلف في إعراب مولى؛ أعربه بعضهم بدلاً من ضمير «عليه» المؤخر، لكن يلزم على هذا تقديم البدل على المبدل منه، وأعرب بعض حالاً، وأعرب بعض آخر مفعولاً به لـ «عطفت» تقدم على الفاعل، و«العواطف»: فاعل عطفت، وهذا خير من سابقيه، وضمير «عليه» يعود إلى المولى الأول.
المعنى: من قبل ذلك نادى كل ابن عم قرابته؛ لينقذوه مما حلّ به فما ألانت العواطف قلب أحد منهم.

(قوله: الفَقِيرُ إِلَى اللهِ الغَنِيِّ) أي: المحتاج، وفي ذكره اعتراف بعجزه وقصور بضاعته عمَّا هو بصدده؛ هضماً لنفسه مستفتحاً لباب فيضه تعالىٰ.

(قوله مَسْعُودُ) بدل أو عطف بيان للفقير، وفي جمع الفقير مع الغني الطباقُ الحقيقي، وفي جمعه مع المسعود إيهام الطباق.

والطباق: هو الجمع بين معنيين متضادين ومتقابلين في الجملة؛ أي: بعض المواضع، وإيهام الطّباق: هو الجمع بين معنيين غير متقابلين عبّر عنهما بلفظين يتقابل معنيان آخران لهما، وإنّما قلنا في الأول: الطّباق الحقيقي؛ لأنَّ معنى الفقير والغني المرادين ههنا متضادان لا يمكن اجتماعهما، وفي الثاني إيهام الطباق؛ لأن معنى المسعود المراد ههنا وهو الذات المشخصة ليس بمضاد، ومقابل لمعنى الفقير لكن معناه الوضعي يضاده ويقابله في الجملة؛ فقد عبَّر عن المعنيين المرادين[1] ههنا بلفظين بينهما التقابل نظراً إلى المعنيين[2] الآخرين لهما.

(قوله: بنُ عُمَرَ القَاضِي) نعت عمر.

(التَّفْتَازَانِيّ) يحتمل أن يكون نعتاً للأب، وأن يكون نعتاً للابن، والثاني أنسب بالمقام؛ لأنّ الابن هو المراد بالبيان.

(١) وهما الذاتُ المشخصة نظراً للمسعود، والاحتياج نظراً إلى الفقير وهما؛ أي: الذات المشخصة والاحتياج ليسا بمتقابلين ولا بمتضادين.

(٢) وهما: السّعيد والشقي، وهما متضادان ومتقابلان كالعلم والجهل؛ فإنهما متضادان ومتقابلان.

(قوله: بَيَّضَ اللهُ غُرَّةَ أَحْوَالِهِ) الغرّة **لغةً**: مشترك بين ثلاثِ معان: بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم، وأول كل شيء، وخياره، والمراد بها هنا: لون جبهة الفرس بَياضاً كان أو غيره مجازاً من إطلاق اسم الخاص على العام.

والأحوالُ: جمع حال، وهو **لغة**: ما يعرض الشيء مطلقاً سواء عرض لجسمه أو لنفسه، وسواء رسخ فيه أم لا.

واصطلاحاً: هيئة في النفس غير راسخة، فإن رسخت... فمَلَكة، وإرادة المعنى اللغوي ههنا أنسب بالمقام؛ لأنَّه أعمّ من الاصطلاحي، والأعم أنسب بمقام الدّعاء، والمعنى: جعل الله جميع ألوان أحواله بياضاً.

والغرض منه[1]: أنّه شبه الحال في النَّفس بالفرس، واستعير له لفظ الفرس استعارة مكنيَّة، وأثبت الغرة الملائم للفرس المشبَّه به للحال المشبَّه استعارة تخييلية، وذكر البياض ترشيحاً للاستعارة.

أو المراد بها: المعنى الثاني: وهو كونها بمعنى أول كل شيء، فيكون المعنى: بيَّض الله أول حاله مراداً به جميع أحواله مجازاً؛ من إطلاق اسم الخاص على العام، كما مرَّ في الوجه الأوَّل؛ لأن مقام الدعاء يناسب التعميم كما عرفت، فعلى هذا: يكون بيّض بمعنى بهج وحسن بأن يقال: شبه التَّحسين بالتَّبييض: في اشتهاء الطبع واستعير

(١) أي: من الكلام: وهو بيّض الله.... إلخ.

المشبَّه به للمشبَّه، وبتبعية تلك الاستعارة استعير بيَّض لحسن استعارة تبعية تحقيقية، ويجوز أن يكون مجازاً مرسلاً بذكر الملزوم وإرادة اللَّازم؛ لأن الحسن لازم للبياض.

(قوله: وَأَوْرَقَ أَغْصَانَ آمَالِهِ) أورق: من باب الأفعال متعد، فاعله مستتر فيه راجع إلى الله تعالى، والأغصان: جمع غصن: وهو ما تشعب من ساق الشجرة غليظاً كان أو دقيقاً على ما في «القاموس».

والآمال: جمع أَمَلٍ: وهو الرَّجاء، والمعنى: جعل الله متشعبات آماله ذات ورق، شبه الآمال في النَّفس بالأشجار، واستعير لفظ المشبَّه به للمشبه استعارة مكنية، وأثبت للمشبه ما هو ملائم للمشبه به وهو الأغصان استعارة تخييليَّة، وذكر (أَوْرَقَ) ترشيحاً للاستعارة.

(قوله: لَمّا رَأَيْتُ مُخْتَصَرَ التَّصْرِيفِ) المختصر: ما قلّ لفظه وكثر معناه، ويرادفه المعجز، والمراد به هنا: القواعد التي ستذكر مجازاً من إطلاق الدال على المدلول، والمراد بالتصريف: العلم المسمى به، وإضافة المختصر إليه بمعنى لام الاختصاص؛ أي: مختصراً مختصاً به، أو بمعنى في؛ أي: مختصراً كائناً في علم التَّصريف.

(قوله: صَنَّفَهُ) قال في «القاموس»: وصنَّف تصنيفاً؛ أي: جعله أصنافاً، وبيّن بعضها عن بعض؛ فحينئذ فالمعنى الذي جعله أصنافاً متمايزة؛ فإنَّ كل واحد من الفعل الثلاثي والرباعي المجرد المزيد فيه صنف.

(قوله: الإِمَامُ) مِن أَمَّ بمعنى تقدّم؛ يقال: أمّهم، وأَمَّ بهم بمعنى تقدمهم، قال في «القاموس»: والإمام: ما ائتم به من رئيس أو غيره، جمعه أئمّة. هذا.

(قوله: الفَاضِلُ) من الفضل وهو ضد النقص، ومعناه: ذات ثبت له الفضل، ولكن مقام المدح يقتضي أن يكون بمعنى الغالب على غيره في الفضل.

(قوله: العَالِمُ) أي: الكامل في الدين والعلم، وهذه الصفات الثلاثة صفات للإمام.

(قوله: قُدْوَةُ المُحَقِّقِينَ) بضم القاف، وقد تكسر وتفتح، وهو في الأصل: اسم مصدر بمعنى المصدر الذي هو الاقتداء والاتباع، وصف بها الإمام مبالغةً في كونه مُقْتَدىً به، والمحققين: جمع محقّق، وهو من يثبت الشيء بدليله، والمدقق: من يُثْبِتُ الدليل بدليل آخر.

(قوله عِزُّ المِلَّةِ وَالدِّينِ)[1] العزُّ: مصدر عزَّه كمدَّه؛ أي: غلبه؛ فإنْ لَمْ يكن مع المضاف إليه علماً للإمام فتوصيفه به على سبيل المبالغة؛ أي: معزّهما، وإن كان علماً له.. فهو بدل من الإمام.

---

(١) الملة والدّين: هما واحد بالذات، وهو وضع إلٰهيٌّ سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود إلى ما هو خير لهم بالذات، وهو باعتبار أنه طريق مسلوك مجتمع عليه ملَّة، وهي لغة: الطريق المحبوب، وباعتبار أنه يطاع دينٌ، وهو لغة: الطاعة، والعزّ لغة: الغلبة؛ فهو مصدر وصف به الإمام مبالغة؛ أي: معزهما.

والملّة **لغة**: الكتابة، مأخوذة من: أمل بمعنى أملى؛ أي: كتب.

والدّين: الإطاعة، **وهما اصطلاحاً**: وضعٌ إلَهِيٌّ سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود إلى ما هو خير لهمْ بالذّات، ولكن مختلفان بالاعتبار؛ فإنّ ذلك الوضع الإلهي من حيث إنَّه يجتمع عليه وعلى أركانه يسمّى ملّة، ومن حيث إنه يُدان له ـ أي: يطاع ـ يسمّى ديْناً.

(قوله: الزَّنْجَانِيُّ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ) جملة خبريّة لفظاً، إنشائية معنًى؛ لأنَّ المراد بها الدُّعاء كأنَّه قال: اللهمَّ ارحمه، والرَّحمة: رقة القلب والميل النفساني، ولما كان استعمالها بهذا المعنى في حقه تعالى محالاً[1] . . أريد بها غايتها وهي الإنعام، أو إرادته مجازاً مرسلاً بعلاقة السَّببية والمسببيّة، فعلى الأول: من قبيل إطلاق اسم السبب على المسبّب البعيد، وعلى الثَّاني: من قبيل إطلاق اسم السَّبب على المسبب القريب؛ لأن الإنعام بعد الإرادة، وكذا في كلّ ما يستحيل معناه في حقّه تعالى أو لا يناسب شأنه تعالى يراد منه معنى مجازي يليق به تعالى.

(قوله: مُخْتَصَراً) مفعول ثانٍ لـ (رأيت)، لا يقال: هذا المفعول متّحد مع الأول بحسب المفهوم، ومفعولا باب علمت مبتدأٌ وخبر في الأصل، والمغايرة بحسب المفهوم لازم بينهما، وإلا . . يلزم حمل الشيء على نفسه، وهو باطل قطعاً.

(١) المحال هنا بضم الميم؛ أي: ممنوعاً، وبفتحها بمعنى: الشك، وبكسرها، بمعنى: الشدة والعذاب.

لأنا نقول بوصفه بقوله: ينطوي يحصل المغايرة بينه وبين الأول بحسب المفهوم؛ لأنّ الأول المختصر المطلق، وهذا المقيد بالانطواء تقول: رأيت الرّجل رجلاً عالماً.

(قوله: يَنْطَوِي) من الطّيّ: وهو عطف بعض الشيء على بعض؛ ففيه استعارة تبعيّة تحقيقية؛ بأن شبه الاشتمال بالانطواء في جميع الأجزاء مثلاً، فاستعير الثاني للأول، وبتبعيتها استعير ينطوي ليشتمل.

(قوله: عَلَى مَبَاحِثَ) جمع مبحث، وهو **لغةً**: مكان البحث؛ أي: التفتيش، **واصطلاحاً**: القضية من حيث إنها يبحث عن الحكم بثبوت محمولها لموضوعها: فقضية، وأمّا من حيث إنّها يطلب حكمها بالدليل . . فمطلب، وأمّا من حيث إنّها يُسأل عن حكمها . . فمسألة، فكلها متحد بالذات، ومختلف بالاعتبار.

(قوله: شَرِيفَةٍ) فعيلة من الشّرف: وهو الارتفاع سواء كان بالرّتبة أو بالمكان، ولكن المراد هنا الارتفاع بالرّتبة فقط، فيكون مجازاً مرسلاً من قبيل إطلاق اسم المطلق على المقيّد بعلاقة الإطلاق والتقيّد، وسبب ارتفاع تلك المباحث شدّة الاحتياج إليها؛ لكثرة نفعها.

(قوله: وَيَحْتَوِي) من الاحتواء بمعنى الجمع يقال: احتواه، واحتوى عليه؛ أي: جمعه.

(قوله: عَلَى قَوَاعِدَ) جمع قاعدة، **هي لغة**: ساق الشجرة، **واصطلاحاً**: قضية كليّة يتفرق منها أحكام جزئيات موضوعها، فالمعنى

يجمع كثيراً من القضايا مثل قولنا: كلُّ واو وقعت رابعة... إلخ، وقولنا: كلّ واو أو ياء متحرك ما قبلها... إلى غير ذلك.

(قوله: لَطِيفَةٍ) فعيلة من اللّطافة، وهي في **اللّغة**: الصغر والدقّة على ما في «القاموس»، فلطيفة هنا: بمعنى خفيَّة لا تدرك إلّا بإمعان النّظر مجاز مرسل من قبيل إطلاق ذكر الملزوم وإرادة اللّازم؛ لأنَّ الخفاء لازم الدّقة، أو فعيلة بمعنى غميض معناها، وخفي على ما في «القاموس» أيضاً؛ حيث قال: اللطيف من الكلام ما غمض معناه وخفي هذا.

وعلى هذا الأخير: لا مجاز فيها كذا لاح لي، فتأمل وأنصف.

(قوله: سَنَحَ لِي أَنْ أَشْرَحَ لَهُ) في تأويل المصدر فاعل سنح على حذف المضاف؛ أي: ظهر لي قصد شرحه، وإلا.. يلزم إسناد الفعل الموجود وهو السّنوح في وقت وجوده إلى الفاعل المعدوم وهو الشرح حين عدمه؛ لأن الشرح كان معدوماً، وهو محال؛ لأن الفعل أمر قائم بالفاعل، وقيام الموجود بالمعدوم غير ممكن، فلا بد من تقدير مضاف كالقصد ليمكن إسناد السنوح إليه، إلَّا أن يقال: المعدوم كالشَّرح هنا، وإن لم يكن له وجود عيني إلّا أنّ له وجوداً ذهنياً، وبهذا الاعتبار أسند إليه الفعل وهو السّنوح، وهو جائز، فحينئذ: تقديرُ المضاف غير لازم.

(شَرْحَاً يُذَلِّلُ) من التّذليل والتّهوين والتّسهيل.

(قوله: من اللَّفْظِ) اللّام فيه للجنس، عوض عن المضاف إليه؛ أي: جنس لفظه؛ أي: المختصر.

(قوله: صِعَابَهُ) أي: صعاب اللّفظ، إمَّا جمع صعب وهو صفة مشبَّهة بمعنى الإبل الغير المنقاد، شبّه اللّفظ في النفس بالإبل في الاحتياج إلى كل منهما؛ لتحصيل المطالب، فاستعير المشبَّه به وهو الإبل للمشبَّه وهو اللّفظ، وأثبت للمشبه ما هو ملائم للمشبَّه به وهو الصّعاب للمشبه استعارة تخييلية، وإمَّا مصدر على وزن ظرف. فالمعنى حينئذٍ يذلّل من اللفظ صُعُوبَتَهُ بمعنى تَعَسُّرِهُ، وحينئذ: لا استعارة فيه.

(قوله: وَيَكْشِفُ) أي: الشرح.

(قوله: عَنْ وَجْهِ المَعَانِي نِقَابَهُ) أي: نقاب الوجه، النّقاب: ما تستر به المرأة وجهها، والوجه إمَّا بمعنى النَّوع والصوّرة؛ أي: عن نوع المعاني أو صورتها لا بمعنى العضو المخصوص، ففي قوله: نقابه استعارة مكنيَّة وتخييليِّة؛ بأنْ شبه وجه المعاني بالمرأة المحتجبة، واستعير المشبه به للمشبَّه استعارة مكنيّة، وأثبت للمشبّه ما هو ملائم للمشبه به وهو النقاب استعارة تخييلية، وعلى هذا ذكر الوجه إيهام؛ أي: تَوْرِيَةٌ وهو أن يُذكر لفظ له معنيان: قريب، وبعيد، ويراد منه البعيد كما هنا؛ فإنَّ الوجه له معنيان: قريب وهو العضو المخصوص، وبعيد: وهو النّوع والصُّورة، وهذا المعنى البعيد هو المراد هنا كما ذكرنا.

وإمَّا بمعنى العضو المخصوص: فحينئذ في قوله: (وجه المعاني) استعارة مكنيَّة وتخييليَّة وترشيح؛ بأنْ شبه المعاني في النّفس بالصورة الحسنة، واستعير المشبّه به للمشبّه استعارة مكنية، وأثبت ملائم المشبّه

به وهو الوجه للمشبّه استعارة تخييلية، وذكر النقاب ترشيحاً للاستعارة.

(قوله: يَسْتَكْشِفُ مَكْنُونَ غَوَامِضِهِ) سينُ يستكشف إمّا للطّلب، أو للمبالغة، والمكنون: اسم مفعول بمعنى المستور، والغوامض: جمع غامض بمعنى الخفي، والإضافة بيانية أو من باب التّجريد؛ فالمعنى: يطْلب الشّرح انكشاف مستور خفيّاته، أو يبالغ في كشفه، والثّاني أولى؛ لأنّ طلب الانكشاف لا يستلزم الانكشاف، ولو استلزمه لكن لا يستلزم المبالغة في الكشف، بخلاف الثاني؛ فإنه صريح فيها، فهو أنسب بمقام المدح.

(قوله: وَيَسْتَخْرِجُ) أي: يطلب الخروج، أو يبالغ في الخروج.

(قوله: سِرَّ حُلْوِه وَحَامِضِهِ) والسر في اللغة: ما يكتم، والمراد به هنا: المعنى الذي لا يدرك إلا بإمعان النظر والتأمل؛ بأن شبه هذا بالكلام الذي يكتم بين اثنين مثلاً في أنّه محتاج إلى كثرة التّأمل، كما أنّ الكلام المكتوم محتاج إلى مزيد الإصغاء، فاستعير لفظ المشبّه به للمشبّه، فهو استعارة مصرّحة تحقيقيّة، والمراد بالحلو: المسألة السهلة التي يميل الطّبع إليها، وبالحامض: المسألة الصّعبة التي ينفر منها الطبع؛ بأن شبه المسألة السّهلة بالشيء الحلو في اشتهاء الطبع، والمسألة الصّعبة بالشيء الحامض في تنفّر الطبع، واستعير المشبّه به في كليهما للمشبّه استعارة مصرّحة تحقيقيّة.

(قوله: مُضِيفَاً إِلَيْهِ) حال من فاعل (أشرحه) وهو (أنا)، والهاء في (إليه): عائد إلى الشرح، أو إلى المختصر، فيكون حالاً جارية على من

هي له، ويجوز أن يكون حالاً من فاعل يذلّل العائد إلى الشرح، والهاء في (إليه): راجع إلى ذي الحال وهو فاعل (يذلل) لا إلى المختصر، ولا إلى التذليل؛ لعدم الارتباط حينئذٍ بين الحال وذيها، والمعنى: حال كون الشرح مضيفاً أنا إليه فيكون حالاً جارية على غير من هي له.

(قوله: فَوَائِدَ) جمع فائدة، وهي **في اللغة**: ما حصلت من علم أو مال، **وفي الاصطلاح**: هي المصلحة المرتبّة على الفعل من حيث إنها ثمرته ونتيجته، وتلك المصلحة من حيث إنها على طرف الفعل ونهايته تسمى غاية له، ومن حيث إنها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى غرضاً، ومن حيث إنها باعثة على الإقدام على الفعل وصدور الفعل لأجلها تسمى علة غائية.

وقيل: الفائدة كل نافع ديني أو دنيوي، ولكن الأنسب هنا: أن يكون المراد بها: ما استفيد من كلام القوم؛ لأنها مقابل لقوله: (زوائد) وهي ما لم يُسْتَفَدْ من كلام القوم؛ كما يأتي.

(قوله: شَرِيفَةً) أي: رفيعة الرتبة؛ لكونها مأخوذة ممن رتبتهم رفيعة، وما يصدر من رفيع الرتبة يكون رفيع الرتبة أيضاً، أو لكونها محتاجاً إليها؛ فحينئذ: إطلاق الشريفة عليها مجاز مرسلٌ بمعنى محتاج إليها من قبيل إطلاق اسم الملزوم على اللّازم؛ لأنَّ من شأن الشَّريف الاحتياج إليه.

(قوله: وَزَوَائِدَ) جمع زائدة؛ وهي ما استنبطه من نظرِه لا من كلامِ الغير.

(قوله: لَطِيفَةً) أي: دقيقة لا تدرك إلّا بدقة النَّظر؛ لأنّها ممّا خُفيت على القوم.

(قوله: مِمَّا عَثَرَ) بيان للفوائد والزَّوائد، وعثر: من العثور بمعنى الاطلاع.

(قوله: فِكْرِيَ الفَاتِرُ) أي: تأمّل ذهني الضعيف.

(قوله: وَنَظرِيَ القَاصِرُ) أي: تأمّل عيني القاصر عن بلوغ المقاصد.

(قوله: بِعَوْنِ اللهِ) متعلّق بعثر، والعون: اسم مصدر بمعنى الإعانة.

(قوله: القَادِرِ) أي: على كل شيء، وخصَّ القادر من بين جميع أوصافه تعالى؛ لأنّه أنسب بالعون؛ إذ من شأن القادر الإعانة.

(قوله: المَرْجُوُّ) اسم مفعول من الرّجاء الذي هو ضدّ اليأس، واللام فيه موصولة، وهو مبتدأ، خبره: (أن يدرأ) الآتي.

(قوله: مِمَّنْ) من فيه لابتداء الغاية، والجار والمجرور متعلق بالمرجوّ، وأما ما قيل من أنه لا يصح كون من فيه لابتداء الغاية متعلّقة بالوصف؛ لأن مبدأ الرجاء هو الشارح لا (مِنْ). . فقد ردوه بأنّ (من) موضوعة لابتداء ذي الغاية في المكان؛ فلا يدخل إلّا على مكانه دلالةً على كونه مَبدأ له لا على محل صدوره؛ أعني: الفاعل؛ يعني: أنّ (من) يدخل على المكان الذي يبدأ منه الفعل الذي هو ذو الغاية لا على فاعل ذلك الفعل، ومدخول (من) هنا مبدأ الرّجاء لا فاعله، بل

الفاعل الشارح، ولو لزم ذلك هنا. . للزم في كلّ تركيب وقع فيه (من)، فيكون تخطئة لواضع اللغة، وهو غير معقول.

(قوله: اطَّلَعَ فِيهِ عَلَى عَثْرَةٍ) بالفتح لغة: الزّلة، والمراد بها هنا الخطأ؛ بأن شبّه الخطأ بالزّلّة في الوقوع في المكروه لا قصداً، واستعير للمشبه اسم المشبّه به فهو استعارة مصرّحة تحقيقية.

(قوله: أَنْ يَدْرَأَ) أي: يدفع.

(قوله: بِالحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ) والمراد بالحسنة: الفعلة الحسنة التي فَعَلَها الشارح في هذا الشرح؛ من تذليل الصعاب، وكشف النقاب، والاستكشاف والاستخراج المذكورات.

وبالسّيئة: الفعلة السّيئة التي هي اللوم على العَثْرة، والباء: للسَّبَبية؛ أي: أن يدفع بسبب وجود الفعلة الحسنة في الشرح اللوم على ما فيه من الخطأ؛ فإن الجواد له عثرة لا يلام.

(قوله: فَإِنَّهُ) أي: الشرح، والفاء تعليليَّة علّة للرجاء لا سببية؛ لأنَّ الفاء السببيَّة تدخل على المسبب ليعلم أنّ ما قبلها سبب له، وهنا قد دخلتْ على السّبب؛ لأن كون الشرح أول مصنفاته سبب لرجائه دفع اللوم، فلا بدّ أنْ تكون تعليليّة.

(قوله: أَوَّلُ مَا أَفْرَغْتُهُ) أول: أفعل تفضيل، فاعله راجع إلى الشرح، وما: عبارة عن جميع مصنَّفاته، وأفرغته: من الإفراغ بمعنى الصب، والمراد به هنا: التنقيح؛ أي: جعله نقياً وخالصاً، شبّه تنقيح

مصنفاته بإفراغ المائعات في التّتابع، فاستعير لفظ المشبّهِ به للمشبَّهِ، وبتبع تلك الاستعارة استعير أفرغته لـ (نقّحته)، فهو استعارة تبعية تحقيقية، والمعنى: فإنَّ الشرح أول مصنفات نقحتها.

(قوله: فِيْ قَالَبِ التَّرتِيبِ والتَّرْصِيفِ) القالب ـ بفتح اللام ـ: اسم لما يُقلَبُ به الشيء من صفة إلى صفة أخرى؛ كالعالم اسم لما يعلم به الشيء، والطابع والخاتم. والترتيب في اللغة: جعل كل شيء في مرتبته، وفي الاصطلاح: جعل الأشياء المتعدّدة بحيث يطلق عليها اسم الواحد، ويكون لبعضها نسبة إلى بعض بالتقديم والتأخير. والترصيف: من الرّصف وهو ضَمّ بعض الأشجار إلى بعض، والمراد هنا: ضَمّ بعض المسائل إلى بعض؛ بأن شبّه ضمّ بعض المسائل إلى بعض بضم الأشجار، واستعير اسم الثاني للأول استعارة مصرحة تحقيقية، ثم شبّه كلاًّ من الترتيب والترصيف في النفس بالشيء المذاب في الجلاء والخلوص، واستعير المشبّه به للمشبّه استعارة مكنيّة، وأثبت للمشبّه ما هو ملائم للمشبّه به وهو القالب استعارة تخييلية، ويجوز أن يكون إضافة القالب إلى الترتيب والترصيف من قبيل لجين الماء[1]؛ أي: ترتيب وترصيف كالقالب.

(قوله: مُخْتَصِراً) بكسر الصاد: حال جارية على غير من هي له من الضمير المستتر في أول، وفاعله مستتر فيه وهو (أنا).

(١) أي: من قبيل إضافة المشبه به إلى المشبه.

(قوله: فِي هَذَا المُخَتَصَرِ) بفتح الصاد؛ أي: في هذا الشرح؛ فإن قيل: إذا كان (مختصِراً) حالاً من فاعل (أول)... فلا بدّ فيه من ضمير يرجع إلى ذي الحال حتى يربطها به، ولا ضمير هنا يرجع إليه.

قلنا: قوله: (في هذا المختصر) متعلقٌ بالحال وهو قائم مقام الضمير الرّاجع إلى ذي الحال؛ إذِ الأصلُ: مختَصِراً أنا فيه؛ أي: في الشّرح، فوضع الظاهر موضع الضمير؛ ليفيد أن الشرح في نفسه مختصَر كما أنه يختصر فيه.

فإن قيل: فَلْيَكُنْ حالاً من التاء في أفرغته حتى يكون حالاً جارية على من هي له.

قلنا: لا يجوز؛ لأن الإفراغ وقع على الضمير العائد إلى (ما)، وهو عبارة عن جميع مصنفاته كما مرَّ، فيلزم أن يكون تصنيفه لجميع مصنفاته حال كونه مختصِراً في هذا المختصر، وهو ظاهر الفساد.

(قوله: مَا قَرَأْتُهُ) أي: ما علمته وحققتُهُ، و(ما) موصولة، أو موصوفة.

(قوله: وَمِنَ اللهِ) خبر لقوله: (الاستعانة) قُدّم عليه؛ لإفادة الحصر والاهتمام.

(قوله: الاسْتِعَانَةُ) أي: طلب الإعانة، ولا يلزم منه أن يكون الطالب هو الله تعالى؛ فإن الحكم بمثل ذلك في مثل هذا التركيب مردود؛ لأن (من) داخلة على مكان الطلب لا على فاعله كما فصَّلْنا في قوله: (والمرجو ممن اطَّلع...) إلخ.

(قوله: **وإِلَيْهِ الزُّلْفَى**) بسكون اللام؛ أي: القربى؛ أي: تَقَرُّبي إليه لا إلى غيره.

(قوله: **وَهُوَ حَسْبُ مَنْ**) أي: محسبه وكافيه؛ فالحسب بمعنى المحسب، بدليل قولهم: هذا رجل حسبك بوصف النكرة به، فعلم أنّ إضافته لفظية؛ لكونه بمعنى المحسب؛ ولذا وقع وصفاً للنكرة مع كونه مضافاً إلى الضمير، وفي «القاموس»: حسبك درهم؛ أي: كفاك هذا.

(قوله: **تَوَكَّلَ عَلَيْهِ**) أي: أَسْلَمَ بمعنى انقطع إلى إرادته بالكلية.

(قوله: **وَكَفَى**) أي: كفى الله في تحصيل تلك الكفاية لا يحتاج إلى من يعينه فيه؛ لأنه القادر القهار الفاعل المختار جلَّ جلاله وعمَّ إفضاله سبحانه وتعالى عمَّا يشركون عُلُوّاً كبيراً.

وَلْنَكْتَفِ بهذا المقدار مصلّين ومسلّمين على النّبي الأمين المختار صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وجميع إخوانه الكرام ما دام ليلٌ ونهارٌ، والحمد لله ربِّ العالمين.

تمت

الرّسالة المسماة بالسطور للعالم العلامة الشيخ عبد الحكيم الدرشوي قُدّس سره السامي.

ويليها إن شاء الله تعالى (أبو بكر الاستعارة)

الوَرْدَةُ النَّضَّارَةُ فِي المَجَازِ وَالاسْتِعَارَةِ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لمن ليس ابتداءُ ألوهيَّته أَيْساً(١)، والشكر لمن أَيِسَ(٢) انتهاءُ ألوهيّته لَيْساً. والصلاة والسلام على من عمت بعثته جِنّاً وإنساً،

(١) معناه: أنه لا وجود لبداية ألوهيته؛ إذ لو كان له بداية.. يلزم كونه حادثاً، فيفتقر إلى محدث، وهو إلى محدث آخر؛ فيلزم إما الدور، أو التسلسل، وكلاهما باطل، فيلزم كون ألوهيته أزلية، ويلزم منه أزلية الله تعالى ضرورة استلزام أزلية الصفة أزلية الموصوف، فكلامه إشارة إلى أحد مسائل علم البيان. (ش).

(٢) قوله: أيس: فعل، وانتهاءُ ألوهيته: فاعله، وليساً: مفعوله، وفيه نظر؛ لأنه فعل تام بمعنى وجد لا يقتضي المفعول، فيلزم استدراك قوله: ليساً، فيلزم الكفر. ولا يجاب: بأن ليس فعل من الأفعال الناقصة وانتهاء اسمها، وأيس خبرها؛ لما تقرر في محله من أن الاسم والخبر في باب (كان) لا يتقدمان عليه، بل يجاب: بأن ليس بمعنى معدوماً تمييز عن نسبة الوجود إلى انتهاء الألوهية وهو في المعنى فاعل، فيكون المعنى وجد وتحقق عدم انتهاء ألوهيته، فيلزم أبدية ألوهيته، ويلزم منه أبدية الله تعالى كما ذكرنا، فيكون أيضاً =

وعلى آله وأصحابه الطاهرين قلباً ونفساً. (**عِلْمُ**[١] **البَيَانِ**): أصول وقواعد تتعلق بإظهار المراد وبيان المعنى الواحد بتراكيب بعضُها أوضح دلالة عليه من بعض؛ كأداء جودَ زيد بكثير الرماد، ومهزول الفصيل، وجبان الكلب.

(**وَمَوْضُوعُهُ**): أمور أربعة: التشبيه، والمجاز، والكناية، والتعريض[٢].

(**التَّشْبِيهُ**): الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى بالكاف ونحوها بحيث لا يكون على سبيل الاستعارة المصرحة والمكنية.

(**وَأَرْكَانُهُ**): أربعة[٣]: المشبه، والمشبه به، ووجهه، وأداته.

= إشارة إلى أحد مسائل علم البيان. ملخص من شرح الأستاذ ملّا حسين الكجك الفارقيني على هذا المتن.

(١) اعلم: أن العلم حقيقة هو: الإدراك، وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم إما مجازاً مشهوراً، أو حقيقة اصطلاحية، وعلى ما هو تابع له في الحصول ووسيلة إليه في البقاء وهو الملك كذلك، والمصنف حمله على الثاني تسهيلاً على المتعلم مع كونه أشهر. شرح للملا حسين الكجك.

(٢) لا يخفى ما في هذا من المسامحة، ولو قال: اللفظ العربي من حيث التشبيه والمجاز والكناية والتعريض.. لكان واضحاً، وذكر التعريض مع الكناية مبني على ما ذهب إليه المحققون من أن له مفهوماً مخالفاً لمفهوم الكناية، وأنه غير داخل فيها وقسم منها وإن جعل قسماً منها اعتبارياً لما سيجيء في الشرح.

(٣) إطلاق الأركان على الأربعة المذكورة ـ مع كونها خارجة عن التشبيه المصطلح عليه الذي هو الدلالة فإنه فعل الفاعل، وكل منها ليس جزءاً منه ـ إما باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه على أنها قيود خارجية، فلما أخذت في التعريف..

=

(**وَوَجْهُهُ**): ما كان مشتركاً بين المشبه والمشبه به تحقيقاً نحو: زيد كالأسد، أو تقديراً نحو: النجوم في الليلة الظلماء كالسنن بين البدع والأهواء[١].

(**وأداته**): الكاف، وكأنّ، ومثل ونحوها، وله في قوة المبالغة وتوسطها وضعفها مراتب:

أقصاها: حذف وجهه وأداته، نحو: زيد أسد، **وأوسطها**: حذف أحدهما، نحو: زيد كالأسد، وزيد أسد في الجرأة، **وأدناها**: ذكرهما معاً، نحو: زيد كالأسد في الجرأة.

وقد يضاف المشبه به إلى المشبه للمبالغة[٢] في التشبيه بحذف

= صار متوقفاً عليها؛ كذكر البصر في ذكر العمى مع أن ذكر البصر للتقيد لا لأنه جزء. وإما باعتبار أن التشبيه الاصطلاحي يطلق على الكلام الدال على المشاركة، ولا شك أن الأمور الأربعة أجزاء له، ولو باعتبار اللفظ، ففي الضمير على هذا استخدام. ملخص من الشرح.

(١) فإن وجه الشبه هي الهيأة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة في جوانب ظلم الليل وهي غير موجودة في المشبه به؛ لكونه ليس جرماً حتى يكون مشرقاً إلا على سبيل فرض الوهم ذلك حاصلاً؛ لأن الإشراق من خواص الأجسام والمشبه به من المعاني. شرح.

(٢) أي: في وقت المبالغة في التشبيه بسبب حذف وجهه وأداته. فاللام للتوقيت لا للتعلية؛ إذ قوة المبالغة تحصل بمجرد حذف ذلك، ولا دخل للإضافة فيها كما لا يخفى. والباء: سببية تتعلق بالمبالغة. **إن قيل**: كيف يكون هذا من باب التشبيه البليغ مع أن توجيهه بإجراء المشبه به على المشبه بأنه هو ظاهراً لا يتأتى فيه فلا مبالغة فيه.. **قلنا**: نجعل الإضافة فيه بيانية وهي تقضي الاتحاد في المفهوم. شرح

أداته ووجهه، نحو: لجين الماء، وقد يبالغ في شأن المشبه أيضاً بقلبه مشبهاً به؛ نحو: أبو حنيفة كأبي يوسف.

(وَاعْلَمْ)[1] أنه إذا كان المشبه مذكوراً أو مقدراً وكان المشبه به خبراً له؛ نحو: زيد أسد، أو في حكم الخبر كخبر باب (كان) وخبر باب (إنّ). نحو: كان زيد أسداً، وإنّ زيداً أسد، والمفعول الثاني في باب علمت، نحو: علمت زيداً أسداً، والحال والصفة، نحو: جاء زيد أسداً، وزيد كالأسد.. يسمى تشبيهاً؛ لأن صوغ الكلام لمجرد التشبيه، وإن لم يكن كذلك نحو: لقيت في الحمَّام أسداً... يسمى استعارة؛ لأن صوغ الكلام لإيقاع الفعل على الأسد مثلاً لا التشبيه، وقصد التشبيه مكنون في الضمير.

(وَالمَجَازُ) على قسمين: أحدهما: عقلي: وهو نسبة[2] أمر إلى غير ما حقه أن ينسب إليه[3]، وذلك مثل: نسبة الفعل أو معناه فيما

---

(١) هذا ضبط في الفرق بين زيد أسد، ولقيت زيداً أسداً في الحِمَام حيث يعد الأول تشبيهاً، والثاني استعارة مع أنه لا تقدير لأداة التشبيه فيهما، والتشبيه مراد فيهما، تأمل. شرح.

(٢) المراد بها: الانتساب، وهو ثبوت شيء لشيء، لا ما هو صفة المتكلم وفعله وهو إثباته له. وأعم من أن تكون تامة ـ وهي: ما يفيد فائدة يصح السكوت عليها أو في قوتها كما في جملتي الشرط والجواب ـ أو ناقصة ـ وهي: ما لا يفيد فائدة يصح السكوت عليها ولا ما في قوتها ـ خبرية أو إنشائية محققة أو مقدرة، فيدخل فيها نسبة المصدر والمشتقات إلى فواعلها والمضاف إليه.

(٣) أي: إلى غير الفاعل الحقيقي في المبني للفاعل النحوي وغير المفعول كذلك =

يبنى للفاعل إلى متعلقه من المفعول به نحو: عيشة رَضِيتْ، وعيشة راضية، والمصدرِ نحو: عَلِمَ عِلْمُهُ، وعِلْمُهُ عالم، والزمان نحو: أنبت الربيعُ البقل، ونهارُه صائم، والمكانِ نحو: أزهرت الرياض، والرياض مُزهرة، والسبب نحو: بنى الأمير المدينة، والأمير بانٍ لها، أو نسبة أحدهما في المبني للمفعول إلى ملابسه من الفاعل نحو: صاحب العيشة رضيّ أو مرضِيّ، والزمان والمكان، أو نسبة غير ذلك إلى غير ذلك، نحو: مخالب المنية نشبت بفلان.

(وَثَانِيهِمَا): لغوي: وهو لفظ أريد به لازم معناه لجهة بينهما عقلية كالجرأة، أو حسية كالشكل مع قرينة مانعة عن إرادته حاليةً أو مقالية نحو: رأيت أسداً في: رأيت أسداً في الحمام.

وذلك إما مفرد أو مركب، **(وَالمُفْرَدُ)**: هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب لجهة مع قرينة مانعة عن إرادته سواء كان ذلك الاصطلاح لغةً؛ كقول المخاطبِ بعرف اللغة: أسد للرجل الشجاع، أو شرعاً؛ كقول المخاطب بعرف الشرع: صلاة

= في المبني للمفعول كذلك وغيرهما. اعلم: أنه إذا أسند الفعل أو معناه إلى الفاعل النحوي فإن كان مدلوله الفاعل الحقيقي كان الإسناد حقيقة، وإلا... كان مجازاً؛ كما إذا كان الفاعل النحوي مفعولاً، أو مصدراً، أو ظرفاً، أو أسند أحدهما إلى نائب الفاعل النحوي؛ فإن كان مدلوله المفعول الحقيقي فالإسناد حقيقي، وإلا.. فمجازي؛ كما إذا كان النائب فاعلاً أو ظرفاً أو مصدراً، وإذا نسب غيرهما إلى غيرهما، فإن جوز العقل ثبوته.. فحقيقة، وإلا.. فمجاز. شرح.

للدعاء، أو عرفاً خاصاً؛ كقول المخاطبِ بعرف النحو: فعلٌ للحدث، أو عاماً؛ كقول المخاطب بعرف العام: دابةٌ للإنسان.

(والمُفْرَدُ وَالمُرَكَّبُ) كل منهما إما مُرسل[1] إن كانت جهته غير المشابهة، وهذه الجهة على أنحاء شتى[2]، وذلك مثل تسمية الشيء باسم جزئه؛ كالعين للشخص الرقيب، أو باسم كله كالأصابع للأنامل؛ كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾ [البقرة: ١٩].

أو باسم سببه نحو: رعينا الغيث؛ أي: النبات، أو مسبَّبه نحو: أمطرت السماء نباتاً؛ أي: غيثاً، أو باسم ما كان عليه في الماضي نحو: ﴿وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النساء: ٢]. أي: الذين كانوا أيتاماً في الماضي، أو باسم ما كان عليه في المستقبل نحو: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦] أي: عنباً. هذه أمثلة مفرد المرسل.

وأما مثال المركب: فكقوله[3]:

(١) سمي مرسلاً؛ لأنه أرسل وأطلق عن المبالغة الكائنة بادعاء أن المشبه من جنس المشبه به. وقال العاصم: لعدم تقييده بعلاقة واحدة، بخلاف المجاز المستعار؛ فإنه مقيد بعلاقة واحدة وهي المشابهة. وعند الأصوليين: تطلق الاستعارة على كل مجاز مرسل؛ فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين. (ش).

(٢) جمع مثل مرضى ومريض؛ أي أنواع مختلفة. (ش).

(٣) هذا البيت لجعفر بن عُلْبَةَ من قصيدته، ومطلعها:

عجبت لمسراها وأنى تخلصت إليَّ وباب السجن دوني مغلق
ألمّت فحيّتْ ثم قامت فودعت ولما تولّت كادت النفس تزهق

هواي مع الركب اليمانين مصعد
جنيبٌ وجثماني بمكة موثق

فإن هذا المركب موضوع للإخبار، والغرض منه لازمه وهو إظهار التحزّن والتحسّر.

(وَإمَّا اسْتِعَارَةٌ) إن كانت جهته المشابهة[1]؛ كقولك: أسداً في: رأيت أسداً يرمي في الاستعارة المفردة، وكقولك في المركبة للمتردّد في أمر: إنّي أراك تقدّم رِجْلاً وتؤخّر أخرى[2]؛ فإنّك شبّهت صورة تردده في ذلك الأمر بصورة من قام ليذهب في أمر؛ فتارة يريد الذهاب فيقدم رِجْلاً، وتارة لا يريده فيؤخر أخرى، فاستعملت الكلام الدال على هذه الصورة في تلك الصورة، ووجه الشَّبه بينهما هو الإقدام تارة، والإحجام تارة.

(وَالاسْتِعَارَةُ المُرَكَّبَةُ[3]) إن لم يشتهر ولم ينتشر استعمالها تسمّى تمثيلاً[4]، وتمثيلاً على سبيل الاستعارة، واستعارة تمثيلية. وإن اشتهر

(١) اعلم: أن الراجح العلاقة من جانب المنقول عنه، فيجعلون العلاقة عروة في المعنى الحقيقي يرتبط به المعنى المجازي؛ لأن الحقيقي أولى بالاعتبار. وقيل: من جهة المنقول إليه؛ لأنه المراد من اللفظ. (ش).

(٢) أي: تؤخر تلك الرِّجْلَ المتقدمة تارةً أخرى. هذا ما ارتضاه العصام. (ش).

(٣) أما المركبة: فلا تكون إلا مصرحة على ما هو المشهور، وقيل: لها تقسيمات أيضاً، وقد مثل لها من المكنية بقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ [الزمر: ١٩]. منه.

(٤) لاشتمالها على التمثيل الذي هو التشبيه المنتزع من متعدد وجهه عرفاً، أو المطلق أصلاً ولغة. (ش).

تسمى مثلاً، والأمثال لا تتغير في مضربها عن حال موردها، وإلّا.. لم تكن استعارة.

(وَالاسْتِعَارَةُ الْمُفْرَدَةُ) إما مصرّحة إن كان المذكور المشبّه به، وتسمى استعارة تحقيقية؛ لتحقق معنى المستعار له حسّاً نحو: رأيت أسداً في الحِمام، أو عقلاً نحو: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفَاتِحَة: ٦]. أي: دين الإسلام، وقرينتها: ما يذكر من ملائمٍ أو أكثر من ملائمات المشبه.

(وَإِمَّا مَكْنِيَّةٌ)[1] إن كان المذكور المشبّه، وقرينتها ذكر ملائم المشبه به، وتسمى هذه ـ أي: قرينة المكنية ـ استعارة تخييلية كقوله:

(١) اعلم: أنهم اختلفوا في المكنية؛ فعند السلف والزمخشري: هي لفظ المشبه به المستعار للمشبه في النفس، وعند السكاكي: لفظ المشبه المستعار للمشبه به في اللفظ بادعاء أنه عينه، وعند الخطيب الدمشقي: التشبيه المضمر في النفس، والمختار: هو الأول، لأنه لا كناية على الثاني، ولا استعارة على الثالث، وكذا اختلفوا في قرينتها؛ فذهب السلف إلى أنها: نسبة ملائم المشبه به للمشبه مجازاً عقلياً في جميع المواد.
وذهب السكاكي إلى أنها: لفظ الملائم المشبه به المستعار لملائم وهمي للمشبه، يشبه ملائم المشبه به استعارة مصرحة تخييلية في جميع الصور.
وذهب الزمخشري وأبو القاسم السمرقندي إلى أنها: نسبة الملائم المشبه به للمشبه مجازاً عقلياً في صورة لم يكن للمشبه ملائم يشبه ملائم المشبه به والمستعار لملائم المشبه استعارة مصرحة تحقيقية في صورة يكون للمشبه ملائم يشبه ملائم المشبه به. منه.

وإذا المنية أنشبت أظفارها
ألفيت كل تميمة لا تنفع

وما زاد على قرينتهما؛ أي: المصرحة والمكنية إن كان من ملائم المشبه... فتجريد، وإن كان من ملائم المشبه به... فترشيح، وقد يجتمعان كقوله:

لدي أسد شاكي السلاح مقذّف
له لبد أظفاره لم تقلّم

فإن قوله: (لدي أسد) استعارة، والإضافة فيه قرينة، وقوله: (شاكي السلاح) تجريد، وقوله (له لبد أظفاره لم تقلم) ترشيح.

(والقَرِينَةُ فِي المَكْنِيَّةِ والتَّرْشِيحِ فِيهِمَا) قد يكونان باقيين على معناهما الحقيقي، ويكون المجاز في الإثبات وذلك إذا لم يكن للمستعار له ملائم يشبه ملائم المستعار منه نحو: أظفار المنية نشبت بفلان؛ فإن الأظفار قرينة، ونشبت ترشيح، وإنما المجاز فيهما في الإثبات لكن السكاكي جوّز[1] جعل قرينة المكنية استعارة مصرحة على سبيل التخييل[2]؛ فإنه يقول: لما شبهت المنية بالسبع في اغتيال

(١) عبر بـ(جوّز) دون أوجب؛ لأنها عنده تجوز أن تكون استعارة تحقيقية وباقية على معناها الحقيقي، ويكون المجاز في الإثبات نحو: أنبت الربيع البقل. (ش).

(٢) سميت تخييلية؛ لأنها لما استعيرت عما يناسبها.. صارت تخيل للسامع أن المشبه من جنس المشبه به. (ش).

النفوس من غير تفرقة بين نفّاع وضرّار.. أخذ الوهم في تصويرها بصورته واختراع لوازمه لها، فاخترع لها صورة مثل صورة الأظفار، ثم أطلق عليها لفظ الأظفار فتكون هناك استعارة تخييلية لا تحقيقية؛ لعدم تحقق معنى المستعار له لا حسّاً ولا عقلاً بل وهماً محضاً(١).

وقد يكونان مستعارين(٢) من ملائم المستعار منه لملائم المستعار له استعارة مصرحة على سبيل التحقيق إذا كان للمستعار له ملائم يشبه ملائم المستعار منه، نحو قوله تعالى: ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: ٢٧] فإنه استعير الحبل للعهد(٣) في النفس على سبيل الكناية، وذكر النقص قرينة مستعارة من ملائم المستعار منه وهو إبطال الحبل لملائم المستعار له وهو إبطال العهد، ونحو قوله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ

(١) لأن اللفظ نقل عن معناه الأصلي لمعنى متخيل ومتوهم لا ثبوت له في نفس الأمر، وقرينتها إضافة الأظفار إلى المنية؛ لأن معنى الأظفار الحقيقي ليس موجوداً في المنية، فوجب أن يعتبر فيها معنى يطلق عليه اللفظ ولا يكون إلا وهمياً؛ لعدم إمكانه حسّاً أو عقلاً، والتخييلية عنده قد تكون بدون المنية. (ش).

(٢) قيل: الأظهر (مجازين) بدل (مستعارين) وقد عرفت أن الكلام في المختار عنده بل عند الجمهور تأمل. (ش).

(٣) أي: للعهد المأخوذ عليهم يوم ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعرَاف: ١٧٢]. ومثله قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِي مَآءَكِ﴾ [هُود: ٤٤]، فالماء استعارة مكنية؛ لتشبيهه بالغذاء بجامع النفع، والبلع مستعار للغور؛ أي: الذهاب في الأرض، فابلعي استعارة تحقيقية مصرحة تبعية قرينة للمكنية. هكذا نقلت من شرح الأستاذ ملّا حسين الكجك.

ٱللَّهِ﴾ [آل عِمرَان: ١٠٣]، فإنه استعير الحبل للعهد في النفس على السبيل التصريح بقرينة الإضافة إلى الله تعالى.

وذكر الاعتصام ترشيحاً مستعارٌ من ملائم المستعار منه وهو التمسك بالحبل لملائم المستعار له وهو الوثوق بالعهد(١).

(**ثُمَّ الاسْتِعَارَةُ المُصَرِّحَةُ**)(٢) إما أصلية(٣) إن كان اللفظ المستعار اسم جنس(٤)؛ أي: اسماً دالاً على ذات صالحة لأن تصدق على

(١) ولا يخفى أنه يلزم التكرار؛ لأن المعنى ثقوا بالعهد بعهد الله إلا أن يقال بتجريد الاعتصام عن بعض معناه، لكن هذا يؤدي إلى اعتبار الشيء وعدم اعتباره في حالة واحدة؛ لأن استعارة الاعتصام للوثوق بالعهد يقتضي اعتبار خصوص العهد وتجريده يقتضي عدمه، فالأولى في الجواب: ارتكاب التكرار للتوكيد، أو للتفصيل بعد الإجمال. (ش).

(٢) أي: بالمعنى الاسمي وهو اللفظ المستعمل فيما يشبه بمعناه الأصلي وإن كانت تطلق على المصدر أيضاً. (ش). لأن التقسيم باعتبار اللفظ، لأنه أخصر وأقل كلفة، ولأن بحثهم إنما هو عن اللفظ، فاعتباره في التقسيم أولى. ولعل وجه التقييد عدم وجدانهم التبعية في المكنية. (ش).

(٣) سميت بذلك لبناء التبعية عليها، أو لاستقلالها وعدم تفرعها على شيء كالتبعية، ولغلبتها بدليل أن كل تبعية أصلية ولا عكس. (ش).

(٤) أما العلم الشخص.. فتمنع الاستعارة فيه؛ لأنها مبنية بعد التشبيه على دعوى إدراج المشبه في أفراد المشبه به وجعله واحداً منها، فلا بد أن يكون لفظ المشبه به كلياً والعلم ليس كذلك، اللهم إلا إذا تضمن العلم نوع وصفيته؛ كحاتم فإنه تضمن الاتصاف بالجود، وحينئذ يجوز أن يشبه شخص بحاتم في الجود، نحو: رأيت حاتماً.

كثيرين من غير اعتبار وصف من الأوصاف، سواء كان اسم عين؛ كأسد للرجل الشجاع، أو اسم معنى؛ كقتل للضرب الشديد.

(**وَإِمَّا تَبَعِيَّةٌ**) إن كان ذلك اللفظ فعْلاً أو مشتقاً منه أو حرفاً؛ والتشبيه في الأولين؛ أي: في الفعل والمشتق المعنى المصدري، فيقدر التشبيه في نطقت الحال، أو الحال ناطقة بكذا؛ للدلالة بالنطق في إيضاح المعنى وإيصاله إلى الذهن، فيستعار لها لفظ النطق.

ثم يشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر أصلية، وفي الفعل تبعية.

(**وَالقَرِينَةُ**) فيهما ـ أي: في الفعل والمشتق ـ ذكر الفاعلِ كما مرَّ، أو المفعول نحو: قَتَلَ البخل؛ أي: أزالهُ، وأحيي السماح؛ أي: أَظْهِرْهُ، أو المجرورِ نحو: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١] أي: أَنْذِرهم، أو الحالِ والمقامِ نحو: قتلت زيداً؛ أي: ضربته ضرباً شديداً.

وفي الثالث؛ أي: التشبيه في الحرف متعلق معناه، والمراد بمتعلق معناه: ما يعبّر به عنه من المعاني المطلقة؛ كما لابتداء ونحوه.

فيقدر التشبيه في قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] للاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة في مطلق الاستقرار، فيستعار لفظ المشبه به، وهو الظرفية المطلقة للمشبه وهو الاستعلاء المطلق أولاً، ثم يستعمل الحرف الموضوع لجزئيات المشبه به في جزئيات المشبه ثانياً.

ويجوز في الاستعارة التبعية اعتبارٌ آخر[١] وهو جعل قرينتها استعارة مكنية، وجعل نفسها قرينتها مثلاً يجوز في مثل: نطقت الحال تشبيه الحال بالإنسان المتكلم في إظهار المعاني، وجعله استعارة مكنية، وجعل نطقت قرينة عليها، وكذا يجوز اعتبار التشبيه فيما دخل عليه الحرف وجعله استعارة مكنية، وذكر الحرف قرينة عليها، وذلك بأن يجعل الجذوع في قوله تعالىٰ كنايةً عن الظروف والأمكنة[٢]. ويجعل (في) قرينة عليها.

(**وَالاسْتِعَارَةُ**) تفارق الكذب ببنائها على التأويل؛ أي: على جعل أفراد اللفظ قسمين: متعارفاً وغير متعارفٍ واستعماله في غير المتعارف وبنصب القرينة عليها، وتفارق الغلط بوجود الجهة فيها دونه، وقد

---

(١) قال في «الحاشية»: وهذا الاعتبار إنما يجري فيما إذا كانت قرينتها مقالية، وأما إذا كانت حالية.. فلا يجري فيه ذلك، وفيه: أنه يمكن أن يكون هناك ما يجعل مكنيّة نحو: قتلت نهاية؛ أي: ضربته ضرباً شديداً، فإن استعارة الفعل وإن كانت تبعيّة قرينتها حالية. (ش).

(٢) حاصله: أن يجعل الجذوع المستعلى عليها في ذلك مشبهاً للظروف الأمكنة بجامع التمكن، ويدعى أنها من الأفراد الغير المتعارفة ويطوى ذكر المشبّه به. (ش).

اعلم: أنه يجوز في التبعيَّة اعتبار آخر وهو جعلها مجازاً مرسلاً فيما وجدت فيه علاقته من علاقاته وقصدت كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ﴾ [النحل: ٩٨] أي: إذا أردت القراءة؛ لعلاقته السببية، فتكون مجازاً مرسلاً تبعياً. (ش).

يطلق المجاز على كلمة تغيّر إعرابها[1] بحذف لفظ نحو: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]. أي: وجاء أمر ربك، واسأل أهل القرية، أو بزيادة لفظ نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ أي: ليس مثله شيء.

(وَالكِنَايَةُ): لفظٌ مفرد أو مركب أريد به لازم معناه مع جواز إرادته[2] منه لنصب القرينة الغير المانعة عنه، فظهر أنّها تخالف المجاز من حيث إنه إن قامت قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له.. فمجاز، وإلّا.. فكناية.

وهي ثلاثة أقسام: **الأول**: المطلوب به الذات كقولنا كنايةً[3] عن الإنسان مستوي القامة: عريض الأظفار.

والثاني: المطلوب به الصفة، فإن لم يكن الانتقال بواسطة.. فقريبة؛ كقولنا كنايةً عن الأبله: عريض القفاء، وإلّا.. فبعيدة كقولنا

---

(١) اعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الأصلي كذلك توصف به أيضاً لنقلها عن إعرابها الأصلي إلى غيره؛ فالمجاز في ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] كلمة (ربك) انتقلت من إعرابها الأصلي الذي هو بمنزلة المعنى الحقيقي في المجاز بالمعنى الأول؛ أعني: الجرّ إلى حكمه المجازي الذي هو بمنزلة المعنى المجازي في ذلك؛ أعني: الرفع. وهكذا. (ش).

(٢) أي: إرادة ذلك المعنى مع لازمه، فخرج به المجاز؛ إذ لا يجوز إرادة المعنى الحقيقي فيه مع المعنى المجازي عند من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز، فعلم أن الكناية واسطة بينهما. (ش).

(٣) أي: حال كون مقولنا مكنياً به عن الإنسان، فكناية: حال والعامل فيه معنى الكاف، وقوله: مستوي.. بيان أو بدل منه.

كنايةً عن المضياف: كثير الرماد؛ فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدْر، ومنها إلى كثرة الطباخ، ومنها إلى كثرة الأكَلَةِ، ومنها إلى كثرة الضيفان، ومنها إلى المقصود وهو المضياف.

والثالث: المطلوب به النسبة؛ أي: إثبات أمر لآخر؛ كقوله:

إن السماحة والمروءة والندى
في قبة ضربت على ابن الحشرج

فإنه كناية عن إثبات هذه الصفات له، أو نفيها عنه؛ كقولنا في عرض من يؤذي المسلمين كنايةً عن نفي الإسلام عنه: «المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ يَدِهِ وَلِسَانِهِ»[1]، أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح؛ لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة[2].

(وَالتَّعْرِيْضُ): لفظ مركب أريد به معناه الوضعي حقيقةً أو مجازاً أو كناية، وأشير به إلى معنى آخر[3] أيضاً؛ كقولك لمن آذاك: آذيتني

---

(١) أخرجه البخاري (١٠) ومسلم (٤٠) عن سيدنا عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٢) فإن اللازم المنتقل إليه من الملزوم كالشيء ثبوته للبينة؛ أي: الدليل؛ لأن وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم؛ لعدم انفكاك الملزوم عن اللازم، فكأنه استدل بثبوته على ثبوت لازمه. (ش).

(٣) خرج بقوله: (لفظ) الإشارة، وبـ(مركب) ما هو مفرد، وبقوله: أريد معناه الوضعي المجاز والكناية، أما المجاز.. فظاهر، وأما الكناية.. فلأن المراد بإرادة المعنى الوضعي إرادته أصالة لا تبعاً، وخرج بقوله: وأشير إلى معنى آخر الحقيقة. (ش) بتصرف.

فستعرف جزاء الإيذاء، وأنت تريد المخاطب وغيره، لكن المخاطب مرادٌ من نفس اللفظ وغيره من سياقه وخارج الكلام[١].

تمت

رسالة الاستعارة تأليف مولانا ملّا أبي بكر الصوري

(١) لا باستعمال اللفظ فيه، وإلا . . لكان كناية. (ش).

اللُّمَعُ فِيْ عِلْمِ الوَضْعِ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي دلَّ على وجوب[١] وجوده استحالة الدور[٢] وامتناع تأثير الأثر اللاحق في مؤثره السابق، واعترف به بطلان[٣] التسلسل المبرهن ببرهان التطبيق.

(١) إذ لو لم يكن واجبَ الوجود. . لكان جائزَ الوجود، ولو كان جائز الوجود. . لاحتاج إلى مُحْدِث يحدثه، ثم محدثه كذلك، فإن استمر الحال هكذا إلى ما لا نهاية. . لزم التسلسل، وإن رجع الأمر إلى الأول. . لزم الدور، وكلاهما محال؛ فما أدى إليهما وهو احتياجه سبحانه إلى محدث محال؛ فما أدّى إليه وهو كونه جائز الوجود محالٌ، فثبت نقيضه وهو كونه واجب الوجود.

(٢) والدليل على بطلان الدور: فإنه يلزم عليه كون الشيء الواحد سابقاً على نفسه مسبوقاً بها، فإذا فرضنا أن زيداً أوجد عمراً، وعمراً أوجد زيداً ـ لزم أن يكون زيد متقدماً على نفسه متأخراً عنها، وأن يكون عمرو كذلك، وذلك يؤدي إلى اجتماع النقيضين، وهو باطل. فما أدَّى إليه وهو الدور باطل.

(٣) والدليل على بطلان التسلسل: فقد ذكر له العلماء وجوهاً لكن أشهرها ما

=

والصلاة على من هدانا طريق السواء وسواء الطريق، والسلام على آله وأصحابه أزِمّة التحقيق.

(وَبَعْدُ) فنقول: علم[1] الوضع: أصول باحثة عن أحوال اللفظ من حيث الوضع؛ فموضوعه: اللفظ من حيث الوضع، وغايته: معرفة الوضع؛ فالوضع **لغةً**: جعل الشيء في حيِّز، **وعرفاً**: تعيين اللفظ بإزاء المعنى ليدل عليه بنفسه أو بقرينة، ويسمى الأول موضوعاً، والثاني

= يسمونه «دليل القطع والتطبيق» وحاصله: أن نفرض سلسلتين تبدأ إحداهما من الآن إلى ما لا نهاية له في الأزل، وتبدأ الأخرى من قبل الآن، وليكن من عهد الطوفان إلى ما لا نهاية له أيضاً في الأزل، ثم نطبق السلسلتين إحداهما على الأخرى، فلا يخلو حالهما؛ إما أن تتساويا، وإما أن تتفاوتا؛ فإن تساوتا.. لزم مساواة الناقص للزائد، وإن تفاوتتا.. فإن مقدار التفاوت بينهما معلوم وهو ما كان من الطوفان إلى الآن، وهو مقدار متناه، والذي يزيد بمقدار متناه يكون متناهياً أيضاً، وإن أردت زيادة بسط في هذا الموضوع.. فعليك بالمطولات الكلامية سيَّما الرسالة الحميدية، والحصون الحميدية للشيخ حسين جسر الطرابلسي؛ فإن فيهما البسطَ الكافي، والبيانَ الوافي.

(١) العلم: هو إدراك الشيء على ما هو به في الواقع؛ كإدراك الإنسان بأنه حيوان ناطق، وقيل: ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية، وأما كونه من أية مقولة: فقد اضطربت فيه أقوال العلماء اضطراباً شديداً؛ فعند المحققين من مقولة الكيف، وعند غيرهم: من مقولة الانفعال أو الإضافة. وهذا الخلاف إنما نشأ من أنه في حال العلم بالشيء يحصل أمور: أحدها: الصورة القائمة بالنفس وهي الكيفية. ثانيها: قبول النفس لها وهو الانفعال. ثالثها: إضافة خاصة حاصلة بين المدرك والمدرك؛ فاختلفوا في أن العلم أي شيء من تلك الأمور، وإن أردت قصارى الكلام.. فعليك بحواشي «التهذيب» للدواني.

موضوعاً له؛ فهو[1] لكونه نسبة بينهما لا بدّ من تصورهما قبله إما بذاتهما، أو بأمر أعمَّ منها.

فالموضوع إن كان لفظاً واحداً متصوراً بخصوصه سواء كان الوضع والموضوع له خاصين أو عامين، أو الوضع عاماً والموضوع له خاصاً.. فالوضع شخصي[2]، وإن كان ألفاظاً متعددة ملحوظة بأمر

(١) كأنه قيل: يلزم الدور؛ لأن حصول اللفظ يتوقف على حصول المعنى، وحصول المعنى يتوقف على حصول اللفظ؛ فأجاب بقوله: فهو أي: الضمير راجع إلى الوضع.

(٢) الوضع الشخصي: ما يكون آلة الوضع التي هي مرآة الموضوع أمراً جزئياً هو نفس الموضوع، والوضع النوعي: ما يكون آلة الوضع التي هي مرآة الموضوع أمراً كلياً غير الموضوع، والوضع الخاص لموضوع له كذلك: ما يكون آلة الوضع التي هي مرآة الموضوع له أمراً جزئياً هو نفس الموضوع له، والوضع العام لموضوع له الخاص: ما يكون آلة الوضع التي هي مرآة الموضوع له أمراً كلياً غير الموضوع له، والوضع العام لموضوع له كذلك: ما يكون آلة الوضع التي هي مرآة الموضوع له أمراً كلياً هي عين الموضوع له.

(فائدة) اعلم: أن ما أفاده اللفظ من حيثُ انفهامه منه يسمى مفهوماً، ومن حيث دلالته عليه يسمى مدلولاً، ومن حيث يقصد منه يسمى معنى، ومن حيث إنه وضع له يسمى موضوعاً له؛ فالذات واحدة، والاعتبار متعدد. وأن ما أفاده اللفظ بهذه الحيثية اختلف فيه؛ فذهب الحنفية: إلى أنه الصور الذهنية، واختاره الرازي. والشافعي: إلى أنه الأمور الخارجية وتبعه أبو إسحاق الشيرازي. وبعض المحققين: إلى أنه المعنى من حيث هو هو، والأصفهاني إلى أنه المعنى من حيث هو هو في المفردات والمركبات النقيدية والصور الذهنية في المركب الكلامي إخبارياً كان أو إنشائياً. وابن الهمام: إلى أنه الأمور الخارجية في العلم الشخص والأمور الذهنية في غير ذلك. لكن المشهور هو الأولان، والثالث بالنسبة إلى الأخيرين. حجر زاده. بتصرف.

أعمّ.. فنوعي، والموضوع له إن كان أمراً خاصاً وحده ملحوظاً بخصوصه فالوضع خاص لموضوع له خاص.

وإن كان أموراً متعددة ملحوظة بأمر عامٍّ صادق عليها جزئيات كما في ضمير المتكلم والمخاطب واسم الإشارة، أو كليات كما في المشتقات، والمعرف بلام الجنس، أو مختلطات كما في الموصولات وضمير الغائب، والمعرف بلام العهد.. فالوضع عام لموضوع خاص.

وإن كان أمراً عاماً ملحوظاً بعمومه.. فالوضع عام لموضوع له عام، وأما الوضع للأعم بملاحظة الأخص.. فلم يوجد في كلامهم.

فمن الموضوع بالوضع الخاص لموضوع له خاص وضعاً شخصياً: **(الْعَلَمُ)** وذلك بأن يعقل لفظ مخصوص بخصوصه ومعنى معين بعينه[1] ثم يقال: هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى.

ومن الموضوع بالوضع العام لموضوع له خاص وضعاً شخصياً المضمر؛ فإن الواضع تصور لفظاً مخصوصاً بخصوصه مثل **(هو)**

---

(١) قيل: يشكل ذلك بلفظ الله تعالى بأنه لم يتصور لغيره بعينه، فلا يمكن معرفة الوضع فيه إن كان الواضع غيره، وإن كان إياه فلا يمكن المعرفة لغيره حتى يترتب فائدة وضع العلم. وأجيب: بأنه لا يجب في هذا النوع من الوضع تعقل الجزئي بعينه تفصيلاً، بل يكفي تعقله إجمالاً بمفهوم كلي منحصر في فرد في الخارج، كما إذا سمى رجل ولده إذا بلغه قبل أن يراه باسم، أو كما إذا سمى رجل ما في بطن امرأته باسم فلا شك أنه علم، وأن وضعه خاص لموضوع له خاص، مع أنه لم يتصوره بشخصه. وإن وضع اسم الجلالة من هذا القبيل. هذا ما فهم من المقال، وعند الله حقيقة الحال.

وخصوصيات بمفهوم مشترك بينها مثل المفرد المذكر المتقدم ذكره، ونظر فيه إليها وقال: وضعت هذا اللفظ لكل واحد من هذه الخصوصيات بخصوصه[1].

ومنه: أسماء الإشارة؛ فإنه تصور لفظ **(هذا)** مثلاً بخصوصه، ومفهوم المفرد المذكر المشار إليه بالإشارة الحسية، ونظر فيها إلى خصوصيات تحته ثم قال: وضعت هذا اللفظ لكل واحد من هذه الخصوصيات بخصوصه.

ومنه: الموصول؛ فإنه تصور لفظاً شخصياً بعينه مثل **(الذي)** وأمراً كلياً مثل المفرد المذكر المشار إليه بالإشارة العقلية ولاحظ فيه جزئياته، وقال: وضعت هذا اللفظ لخصوص كلّ من هذه الجزئيات.

ومنه: الحرف؛ فإنه تصور لفظ **(من)** مثلاً بخصوصه، ومعنى مطلقاً مثل الابتداء المطلق، والتفت فيه إلى مقيداته، وقال: وضعت هذا اللفظ لكل من هذه الخصوصيات بعينه.

وآلة الوضع ذاتية في الحرف، داخلة في مفهومه، وعرضية في المضمر والمبهم، خارجةٌ عن مفهومها، وهذه الأربعة لا تفيد إلا بقرينة مُعينةٍ له لاستواء نسبة الوضع إلى المسميات.

---

(١) هذا في ضمير الغائب، وفي ضمير المخاطب نصور لفظاً مخصوصاً بخصوصه مثل أنت، وخصوصيات بمفهوم مشترك بينها مثل كل من يتوجه إليه الخطاب، ونظر الواضع فيه إليها. وقال: وضعت لفظة (أنت) لكل واحد من هذه الخصوصيات بخصوصه، وكذلك ضمير المتكلم إلا أن آلة الوضع فيه كل من يحكي عن نفسه.

وتلك القرينة في الأول: تقدم الذكر، وفي الثاني: الإشارة الحسية، وفي الثالث: الإشارة العقلية؛ أعني: معهودية الصلة للموصول، وفي الرابع: ذكر المتعلق.

ومن الموضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص وضعاً نوعياً[1] **(الفعل)** فإنّ الواضع تصوّر أولاً طائفة من الألفاظ بمفهوم كليّ مثل كل ما كان على (فعل) ونبذة من المعاني بمفهوم كذلك مثل المركب من حدث هو: مدلول مصدر اشتق هو منه ومن نسبة اعتبرت من طرفه[2] إلى فاعل معين شخصياً كزيد، أو نوعياً كرجل، ومن زمان تلك النسبة.

---

(١) الوضع النوعي: هو تعيين هيئة إفرادية أو تركيبية لمعنى كلي أو جزئي، إن قيل: إن الهيئة ليست بلفظ بل عبارة عن الحركات والسكنات، فتكون خارجة عن المقسم، وأجيب: بأن الهيئة لفظ حكماً؛ فإنها تلفظ بواسطة المادة بل لفظ حقيقة؛ فإنها موضوعة بالوضع النوعي، فتكون داخلة في المقسم.
إن قيل: فعلى هذا: يلزم كون الفعل مركباً من لفظين: أحدهما: الهيئة الموضوعة للزمان بالوضع النوعي، والآخر: المادة الموضوعة للحدث بالوضع الشخصي قلنا: إن المعتبر في تركيب اللفظ أن تكون أجزاؤه مرتبة في السمع، وفي أفراده ألّا تكون أجزاؤه مرتبة في السمع، ولما لم يكن أجزاء الفعل مرتبة في السمع.. فلم يكن مركبة كما بين في محله.

(٢) ومعنى اعتبارها في طرف الحدث في الفعل: أن الحدث ملحوظ أولاً في تلك النسبة؛ إذ معنى الفعل الحدث المنسوب إلى الفاعل. وفي المشتق أن الذات ملحوظة أولاً، وقوله: فاعل معين؛ أي: لا إلى فاعل ما، وإلا.. لكان مجازاً بلا حقيقة؛ إذ لا يستعمل إلّا في النسبة إلى معين بنوع تعين. عبد الحكيم.

ثم قال: كل ما كان على (فعل) وضعته للمفهومات التي صدق عليه مفهوم المركب المذكور، مثل الضرب المنسوب إلى زيد في الماضي، والنصر المنسوب إليه فيه، وغير ذلك.

ومنه: المشتق فإنه بعد تصور نوعٍ من الألفاظ بمفهوم كل ما كان على **(فاعل)** مثلاً وعدد من المعاني بمفهوم المركب من ذات ما، وحدث: هو مدلول المصدر الذي اشتق هو منه ومن نسبة بينهما اعتبرت من طرف الذات قال: وضعت صيغة **(فاعل)** من كل مصدر لمن قام به مدلول ذلك المصدر؛ أي: للمفهومات المندرجة تحت المفهوم المذكور من ذات ثبت لها الضرب، ومن ذات ثبت لها النصر إلى ما لا يتناهى. والنسبة التي في الفعل طرفاها حدث داخل في مفهومه، وذات خارجة عنه، والتي في المشتق طرفاها ذات وحدث داخلان في مفهومه، ومن ثَمَّة استقلت الثانية دون الأولى.

ومنه: المثنّى والمجموع والمصغَّر والمنسوب؛ فإنه تصور مثلاً ألفاظاً كثيرة بمفهوم ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة، وتصور معاني عديدة بمفهوم الفردين المتماثلين في ذلك الجنس وقال: كل[1] ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو موضوع لفردين متماثلين في ذلك الجنس.

---

(١) فيه نظر؛ لأن قوله: ما لحق آخره: آلة الموضوع، وقوله: لمفهوم فردين: آلة الموضوع له أيضاً، فكيف جاز ذلك لعدم صدق الوضع النوعي عليه لأنه ما يكون آلة الوضع فيه أمراً كلياً غير الموضوع له وهنا عينه؟ وأجيب: بأن المراد
=

ومنه: المعرف بلام الجنس؛ فإنه تصور ألفاظاً بعنوان الاسم الذي دخل لام الجنس، وتصور مفهومات كلية بمفهوم الجنس المعيّن عند السامع من معنى ما يدخل عليه ذلك اللام وقال: كل ما دخل عليه لام الجنس وضعته للمفهومات التي صدق عليها مفهوم الجنس المعين من مفهوم مدخوله؛ أعني: هذا المفهوم وذاك المفهوم إلى غير ذلك.

ومنه: المعرف بلام العهد؛ فإنه تعقل الموضوعات بمفهوم المركب من الاسم ولام العهد، وتصور الموضوعات لها بمفهوم الحصة المعينة بين المتكلم والمخاطب من مفهومات ما يدخله ذلك اللام، وقال: كل ما صدق عليه المفهوم الأول وضعته لما صدق عليه المفهوم الثاني.

ومنه: هيئة المركب الاسمي؛ فإنه تصور جمع هيئات الألفاظ المركبة من اسمين بمفهوم الهيئة المركبة من اسمين، وتصور جميع

= بقوله: كل ما لحق آخره: كلُّ لفظ ملحوظ، وبقوله: لفردين... كلُّ فردين ملحوظين بذلك، وهما متغايران بالذات، فلا وجه للنظر، بل إنما كان إذا كان تغايرهما بالاعتبار.

فائدة: اعلم: أنه اختلف في اسم الجنس: فذهب القاضي عضد الملّة والدّين ومن تابعه إلى أنه موضوع للماهيات المأخوذة من حيث هي هي، وإلى أنه من الموضوع بالوضع العام للموضوع له العام، وذهب ابن الحاجب والزمخشري والرضي والتفتازاني إلى أنه موضوع للماهية والفرد المنتشر، وإلى أنه موضوع بالوضع العام لموضوع له خاص، وذلك الفرد أعمّ من أن يكون فرداً واحداً؛ كرجل وامرأة، أو أكثر من واحد؛ كنخل، وسمي في الفرق بينه وبين واحدة بالتاء أو بالياء؛ كروم وورومي. منه.

النسب بمفهوم النسبة التي بين مجموع معنييه تامة أو ناقصة، وقال: كل هيئة كذلك وضعته لما صدق عليه مفهوم النسبة المذكورة.

ومنه: المجازات؛ فإنه بعد وضع الحقائق لمعانيها تصور المجازات بمفهوم لفظ موضوع لمعنى، والمعاني المجازية بمفهوم معنى يناسب المعنى الحقيقي بمناسبة من المناسبات المحصورة، وقال: كل لفظ وضعته لمعنى يناسبه بأحد من المناسبات.

ومن الموضوع بالوضع العام لموضوع له كذلك وضعاً شخصياً: اسم الجنس؛ فإنه تصوّر لفظاً شخصياً بخصوصه كرجل مثلاً، ومفهوماً كلياً بعمومه؛ كذكر من بني آدم جاوز من حدّ الصغر وبلغ حدّ الكبر ووضع الأول للثاني، وكذا عَلَم الجنس؛ كأسامة وسبحان[1].

ومنه: المصدر؛ فإنه تصور لفظ الضرب مثلاً بنفسه ومفهوم الدق كذلك، ثم قال: وضعت هذا اللفظ لهذا المعنى، وكذا اسم المصدر؛ ككلام وسلام.

وذهب المتقدمون والعلّامة التفتازاني إلى أن المضمر والمبهم والفعل والمشتق والمعرف باللام من قبيل الموضوع بالوضع العام لموضوع له كذلك وضعاً شخصياً، وجعلوا ما جعله المتأخرون آلة للوضع موضوعاً له بشرط استعمالها في الخصوصيات، وردّهم

(١) فإنه علم التسبيح بمعنى التنزيه لا للتسبيح مصدر سبح بمعنى: قال: سبحان الله.

المتأخرون كالقاضي عضد الملة والدين والسيد الشريف بلزوم مجازات لا حقائق لها، وخلو الوضع من الفائدة، وكون الحرف مستقلاً.

واعتبار الوضع النوعي في جميع ما اعتبر فيه إنما هو لقلة المؤونة وكثرة الموضوعات وإلا.. فيجوز فيها اعتبار الوضع الشخصي أيضاً بل هو الأولى.

ولا يجب حينئذ اتحاد قبيلتي الوضع فيهما؛ فإن الفعل والمشتق مثلاً على الأول من قبيل الوضع العام لموضوع له خاص، وعلى الثاني من قبيل الوضع العام لموضوع له كذلك.

(خاتمة) المشترك المعنوي: هو لفظ واحد موضوع لمعنى كذلك يجوّز العقل صدقه على كثيرين؛ كالإنسان، واللفظي: لفظ واحد موضوع لمعنيين مثلاً جزئيين؛ كزيد، أو كليين؛ كالعين، أو مخالفين؛ كالإنسان علماً وغير علم.

والمترادف عكسه: وهو ألفاظ متعددة موضوع لمعنى واحد جزئياً؛ كأبي حفص وعمر، أو كلّياً؛ كليث وأسد.

تمت

الرسالة المسماة باللمع في علم الوضع
لمولانا ملا أبي بكر الصوري

دده جنكى

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(اعلم) أن الوضع إما شخصي إن اعتبر الخصوص في جانب اللفظ بأن يكون مخصوصاً، وحينئذ إما أن يكون الوضع والموضوع له خاصين؛ بأن يتصور معنى جزئياً ويعين اللفظ بإزائه؛ كالأعلام الشخصية.

أو يكونا عامين؛ بأن يتصور معنى كلياً ويعين اللفظ بإزائه كعامة النكرات.

أو يكون الوضع عاماً والموضوع له خاصاً؛ بأن يتصور معنى كلياً ويلاحظ به جزئياته، ويعين بهذه الملاحظة الإجمالية اللفظ دفعة واحدة أو كل واحد من تلك الجزئيات كالمضمرات والموصولات وأسماء الإشارات وأسماء الأفعال والحروف وبعض الظروف كأين وحيث وغيرهما مما يتضمن معنى الحروف.

فإطلاقها على تلك الجزئيات المخصوصة بطريق الحقيقة، ولا تطلق كذلك على ذلك المعنى الكلي إذ لم توضع له، ولهذا الوجه أمكن تعدد معاني لفظ واحد من غير اشتراك وتعدد أوضاع، ومن لم يعرف الوضع العام لمعنى خاص.. وقع في حيص بيص.

وقال: إن الضمائر وأسماء الإشارات موضوعات لمعانٍ كلية إلا أن الواضع شرط ألّا تستعمل إلا في جزئيات تلك الكليات، ولو صح ما قاله... لكان (أنا، وأنت، وهو) مجازات لا حقائق لها؛ إذ لا يصح استعمالها فيما وضعت لها من المفهومات الكلية.

ولو كانت كذلك.. لما اختلفت أئمة اللغة في عدم استلزام المجاز للحقيقة، ولما احتاج من نفي الاستلزام إلى أن يتمسك في ذلك بأسئلة نادرة.

وأما كون الوضع خاصاً والموضوع له عاماً.. فغير معقول.

وإما نوعي إن اعتبر العموم في جانب اللفظ، وهو قد يكون بثبوت قاعدة دالة على أن كل لفظ يكون بكيفية كذا، فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى يفهم منه بواسطة تعينه له؛ مثل: الحكم بأن كل اسم آخره ألف، أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو لفردين من مدلول ما ألحق بآخره هذه العلامة.

وكل اسم غير إلى نحو رجال ومسلمين ومسلمات فهو لجمع من مسميات ذلك الاسم.

وكل جمع عرف باللام فهو لجميع تلك المسميات إلى غير ذلك، ومثل هذا من باب الحقيقة بل أكثر الحقائق من هذا القبيل؛ كالمصغر والمنسوب وعامة الأفعال والمشتقات والمركبات، وبالجملة: كل ما يكون دلالته على المعنى بالهيئة، وقد يكون بثبوت قاعدة دالة على أن كل لفظ متعين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن إرادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقاً مخصوصاً ودال عليه، بمعنى: أنه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي.. لكانت دلالته عليه.

وفهمه منه عند عدم قيام القرينة بحالها، ومثله مجاز لتجاوزه المعنى الأصلي.

ثم الوضع النوعي ثلاثة أنواع كالشخصي:

الأول: وضع خاص مع خصوص الموضوع له؛ كوضع أعلام أجناس الصيغ من فعل يفعل وغيرهما من جميع الهيئات الممكنة الطريان على تركيب (ف ع ل) فإنها كلها أعلام لأجناس الصيغ الموزونة هي بها.

وقد لوحظت حين الوضع بعنوان كلي هو مفهوم ما يطرأ على تركيب (ف ع ل) فوضع كل منها وضعاً نوعياً في ضمن ذلك العنوان علماً لجنس ما يوزن به من الصيغ؛ فالوضع في كل منها خاص مع خصوص الموضع له، وخصوصه لا ينافي الوضع النوعي؛ لأن العموم

في الوضع النوعي في جانب اللفظ، وخصوص الوضع إنما هو باعتبار الوضع؛ لأن مقابله عموم الوضع، ولا شبهة أن ذلك العموم ليس لاعتبار ملاحظة المعنى حين الوضع على وجه العموم.

والثاني: وضع عام مع عموم الموضوع له، كوضع عامة المشتقات.

والثالث: وضع عام مع خصوص الموضوع له؛ كوضع عامة الأفعال؛ فإنها موضوعة بالنوع بملاحظة عنوان كلي شامل لخصوصية كل نسبة وجزئية من النسب التامة؛ فالموضوع له تلك النسب الجزئية الملحوظة بذلك العنوان الكلي؛ فالوضع عام، والموضوع له خاص، فالوضع عند الإطلاق يراد به تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك التعيين؛ بأن يفرد اللفظ بعينه بالتعيين، أو يدرج في القاعدة للدلالة على التعيين، وهو المراد بالوضع المأخوذ في تعريف الحقيقة والمجاز ويشمل الشخصي، والقسم الأول من النوعي المذكور أولاً.

تمت

صَفاءُ التَّبعِ فِيْ عِلْمِ الوَضْعِ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين.

أما بعد: فهذه رسالة موجزة في علم الوضع ألفتها للمبتدئين من طلبة العلوم؛ راجياً منه تعالى أن ينفع بها من طالعها بإخلاص وصدق نية؛ إنه سميع مجيب.

اعلم أن الشروع في علمٍ مَا يَتَوَقَّفُ على ثلاثة أشياء: معرفة ماهيته، وموضوعه، وفائدته.

فماهية علم الوضع ـ أي: حدُّه ـ: هو تعيين اللفظ بإزاء المعنى؛ ليدل عليه بنفسه، وهذا معنى قولهم: تعيين شيء لشيء متى أطلق الأول.. فهم الثاني للعلم به.

وموضوعه: الأسماء المعينة بإزاء المعنى من حيث تعينها.

وفائدته: معرفة حقائق الأشياء ومجازاتها.

ثم إن الوضع من حيث هو قسمان: **معنوي**: كالكناية والإشارة والعقد والنصب؛ فإنها تدل على معاني وإن كانت ليست بكلام عند النحويين فهي كلام عند اللغويين.

ولفظي: وهو قسمان: شخصي، ونوعي.

فالشخصي: هو تعيين اللفظ بمادته وجوهره لمعنى؛ كوضع الحروف والجامدات، والوضع الشخصي: هو ما يتبادر في الذهن عند الإطلاق.

والنوعي: هو تعيين هيئة إفرادية أو تركيبية لمعنى، وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

ثم اعلم: أن الوضع الشخصي ينقسم بحسب التقسيم العقلي إلى أربعة أقسام:

الأول: أن يكون الوضع خاصاً، والموضوع له خاصاً، ويسمى هذا **وضعاً جزئياً**؛ وذلك كأعلام الأشخاص نحو: زيد مثلاً؛ فإن الواضع لاحظ الذات المشخصة بخصوصها، ووضع لفظ زيد لها، فملاحظة الذات بخصوصها تسمى وضعاً، والذات المشخصة تسمى موضوعاً له، ومن هذا القسم أسماء الكتب والتراجم؛ لأن التعدد المحلي ليس بمعتبر عند علماء العربية.

الثاني: أن يكون الوضع عاماً، والموضوع له عاماً، ويسمى **وضعاً كلياً**؛ وذلك كأعلام الأجناس نحو: أسد؛ فإن الواضع لاحظ الماهية العامة وهي الحيوان المفترس، ووضع لفظ (أسدٌ) لها؛ ولذلك يطلق

على كل فرد من أفراد هذه الماهية لوجودها مع أفرادها، ومثل أسامة؛ فإن الواضع لاحظ الماهية العامة من حيث إنها معينة وهي الحيوان المفترس، ووضع لفظ أسامة لها.

الثالث: أن يكون الوضع عاماً، والموضوع له خاصاً، ويسمى **وضعاً جزئياً**؛ وذلك مثل الضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الموصول وأسماء الاستفهام والحروف؛ فإن الواضع لما وضع هذا مثلاً.. لاحظ المفهوم العام وهو المشار إليه المفرد المذكر، ووضع لفظ هذا لكل فرد من أفراد هذا المفهوم بحيث لا يفهم ولا يستفاد من لفظ هذا إلّا فرد واحد بخصوصه دون القدر المشترك الذي هو المفهوم العام؛ ولذلك لا بد من قرينة تعين هذا الفرد، وتلك القرينة هي الإشارة الحسية؛ فملاحظة هذا المفهوم العام هو الموضوع له العام، وملاحظة كل فرد من تلك الأفراد بخصوصه هو الموضوع له الخاص، وهكذا سائر الأقسام، وهذا مذهب العضد، وتبعه جميع المتأخرين إلّا تلميذه السعد.

ومذهب المتقدمين: أن هذه الأشياء مثل اسم الإشارة والموصول وغيرهما موضوعة للمفهوم العام وشرط الواضع استعمالها في جزئياته؛ فتكون من القسم الثاني: وهو الوضع عام والموضوع له عام، ولكن لما شرط الواضع استعمالها في الجزئيات.. صارت كلياتٍ وضعاً، جزئياتٍ استعمالاً، والملاحظة عامة وهي آلة الوضع.

وإنما اخترع العضد هذا المذهب؛ لأنه ورد علَى مذهب المتقدمين

اعتراضان:

الأول: أنه يلزم على قولهم خلو الوضع عن الفائدة؛ لأن اللفظ يوضع للمعنى لأجل أن يستعمل فيه وهذا الواضع وضع ألفاظ هذه الأشياء **(أي: أسماء الإشارة وغيرها)** للمفهوم، وشرط استعمالها في جزئيات هذا المفهوم، فلا فائدة في هذا الوضع.

الاعتراض الثاني: أنه يلزم أن تكون تلك الأشياء مجازات لا حقائق لها؛ لأنها مستعملة في الجزئيات وهي غير الموضوع له، فلم تستعمل في المفهوم الذي هو له.

الرابع: أن يكون الوضع خاصاً، والموضوع له عاماً؛ بأن يلاحظ الواضع شيئاً مخصوصاً ويضع اللفظ المفهوم؛ ليعم هذا الشيء الذي لاحظه أو غيره، وهذا لا وجود في الخارج؛ لأن الخاص لا يكون مرآة للعام، بخلاف العكس.

ثم إن الأفعال وضعت بمادتها بوضع شخصي للحدث، وبهيئتها بوضع نوعي للزمان والنسبة؛ وذلك بأن يلاحظ الواضع مفهوم الحدث إجمالاً بوضع شخصي عام بمفهوم كلي صادق على كل جزئي من جزئياته، ثم يضع لفظ الفعل له ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً، معلوماً أو مجهولاً، فيكون من القسم الثاني الوضع عام، والموضوع له عام كذلك وضع الجنس والنوع والفصل من القسم الثاني أيضاً من الوضع الشخصي؛ مثلاً: يتصور مفهوم الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة، ويوضع لفظ الحيوان بإزائه، ويتصور معنى الحيوان

الناطق بمفهوم كلي صادق على كل جزئي من جزئياته، ويوضع لفظ إنسان بإزائه، وكذا يتصور معنى ما يميز الشيء عما يشاركه في الجنس القريب بمفهوم كلي صادق على كل جزئي من جزئياته، ويوضع له لفظ الناطق بوضع شخصي عام لعام، وهكذا المصادر؛ كالأكل والشرب والقيام وغيرها بأن يلاحظ الواضع معنى الحدث إجمالاً بمفهوم كلي صادق على كل جزئي من جزئياته بوضع شخصي عام لموضوع له عام، ويضع لفظ المصدر كالقيام مثلاً بإزائه.

الوضع النوعي: هو تعيين هيئة إفرادية أو تركيبية لمعنى كما مرَّ؛ **فالهيئة الإفرادية** تكون في وضع الأفعال الماضوية للزمان الماضي، والنسبة في الأفعال المضارعية للزمان المستقبل، والنسبة إلى فاعل معين أو نائبه بهيئتها؛ وذلك بأن يتصور الواضع معنى الزمان ماضياً كان ك: ضرب، أو حالاً واستقبالاً ك: يضرب واضرب مع النسبة إلى فاعل معين في المعلوم. أو نائبه في المجهول إجمالاً بمفهوم كلي صادق على كل جزئي من جزئياته بوضع نوعي، ثم يضع اللفظ المطلوب بإزائه، وهكذا القياس، وكذلك تكون الهيئة الإفرادية في وضع سائر المشتقات وهي ثمانية: الفعل وقد تقدم، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم الآلة، واسم المكان، واسم الزمان، واسم التفضيل؛ وذلك لأن المشتق إما أن يعتبر قيام الحدث به من حيث الحدوث وهو اسم الفاعل، أو وقوع الحدث عليه وهو اسم المفعول، أو قيامه به من جهة الثبوت وهو الصفة المشبهة، أو

كونه آلة لحصوله وهو اسم الآلة، أو مكاناً وقع فيه وهو اسم المكان، أو زماناً وقع فيه اسم الزمان، أو يعتبر قيام الحدث به على وصف الزيادة وهو اسم التفضيل، وذلك بأن يصور الواضع مفهوم معناه مفهوماً كلياً صادقاً على كل جزئي من جزئياته بوضع نوعي باعتبار الهيئة، ثم يضع اللفظ المقصود بإزائه.

والهيئة التركيبية: تكون في وضع المركبات كلامية كانت وهي الإسنادية؛ كزيد قائم، أو غير كلامية: وهي الإضافية كغلام زيد، والتقييدية كالحيوان الناطق، والعددية كسبعة عشر، والمزجية كبعلبك وحضرموت، والصوتية كسيبويه أو نفطويه.

وهذا آخر ما أردت إيراده في هذه الرسالة الموجزة راجياً منه تعالى أن يجعلها خالصة لوجهه، وينفع بها كل من طالعها، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي، وعلى آله وصحبه، والحمد لله ربِّ العالمين.

كان الفراغ من تأليفها وتحريرها ليلة السبت لخمسٍ مضت من شهر جمادى الأولى سنة ١٣٤١ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التحية.

تمّت